جـامعـــــة العربـــــي التبســـي – تبســـة -
كليـــة الحقوق والعلـــوم السياسيـــة
قســـــم الحقـــــوق

مذكـرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص
قانـــون إداري

بعنـــــــوان:

دور الرقمنة في عصرنة الإدارة الجزائرية
-قطاع العدالة نموذجا-

إعـــــداد الطلبـــة:
- **صبـاح شـــارف**
- **مـروى كشـــرود**

إشـــراف الأستاذة :
د/ هـــدى عـــزاز

أعضـــــاء لجنة المناقشة:

الإسم و اللـقـب	الـرتبة العلمية	الصـفـة
هـاجـــر شنيخـــــر	أستـــاذ محاضر - ب-	رئيـسـا
هـــدى عـــــزاز	أستـــاذ محاضر -أ -	مشرفا و مقررا
عبـد الرحمان حـملـــة	أستـــاذ مساعـــد -أ-	ممتحنـــــا

السنـــــــة الجامعية: 2020/2019

الكلية لا تتحمل أي مسؤولية عن ما يرد في هذه المذكـــــرة

بسم الله الرحمن الرحيم

شكـــــــر و عرفـــــــان

الحمد لله على إحسانه والشكر على توفيقه وامتنانه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه ،ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله صلى الله عليه و على آله و صحبه وسلـم .

بعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث المتواضع،

نتقدم بجزيل الشكر :

إلى من شرفتنا بالإشراف على هذه المذكرة الأستاذة الدكتورة عزاز هدى، فجزاها الله عنا كل خير ولها منا كل التقدير والإحترام.

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل

إلى كـل من ساعدنا مـن قريب أو مـن بعيد.

إهـــــداء

إلى جميع أفــراد عائلتي

زوجي ، و أبنائي الأعــزاء عبد المعــز و عبد القــدوس

حفظهـــم الله.

صبـــــــاح

إهـــــداء

الحمد لله الذي هدانا إلى نور العلم وميزنا بالعقل الذي يسير طريقنا والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد وعلى آله وصحبه والتابعين بإحسان إلى يوم الدين،

أهدي هذا العمل

إلى مدرسة الحب والحنان...إلى رمز الأمومة ..إلى من جعل الرحمان الجنة تحت أقدامها... أمي الحبيبة؛

إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار ...إلى من كان لي خير عون وسند في الحياة وغرس في أعماقي المثابرة ...أبي العزيز؛

إلى من كانت تساندني دوما بدعواتها وحنانها جدتي الغالية طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه؛

إلى من جمعني بهم رحم واحد و شاركوني فرحة النجاح وكانوا السند الدائم لي إخوتي و أخواتي الأعزاء؛

إلى من شاركتني هذا العمل "شارف صباح" و كانت خير الزميلة و الصديقة أدعوا لها بالتوفيق و دوام الصحة والعافية؛

إلى كل زملائي و زميلاتي، إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر تخصص قانون إداري عام دفعة 2020/2019.

ونسأل الله أن يجعله نبراسا لكل طالب علم.

مـــــــروى

مقـــدمـــة

تعتبر عصرنه الإدارة من ضمن الاهتمامات الرئيسية لباحثي القانون والإدارة، وتعد محورا هاما من محاور الخطاب الرسمي لمختلف الدول والحكومات في العالم بأسره وقد أخذ هذا الإهتمام أبعاد جديدة وعمقا أكبر بعد الإنتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتعدد تطبيقاتها واتساع مجالات تأثيرها على كل مناحي الحياة.

حيث أصبحت معظم الدول ترى أن عصرنه إدارتها يكمن في التوجه نحو التكنولوجيا الإدارية والخوض في مختلف أنماط نظم المعلومات وتبني استراتجيات تساعد على الإستفادة القصوى من معطيات ثورة تكنولوجيا الإعلام لتقديم أكثر جودة وربط المواطنين والمؤسسات الحكومية ضمن نسق رقمي وبالتالي التحول نحو إدارة رقمية كمفهوم يعبر عن السرعة والتفاعل الآني، إذ تعد الإدارة الرقمية من ثمار الثورة المعلوماتية تهدف إلى عصرنة الخدمات العمومية للمواطنين بطريقة الكترونية بهدف حل العديد من المشاكل ودعم التواصل بين الإدارة وفروعها من جهة، وبينها وبين المواطنين من جهة أخرى، حيث تعد وسيلة لتحسين الأداء الإداري ليصبح فعالا وذو كفاءة عالية كما أنها تتيح للمواطن الحصول على المعلومة من مصادرها، مما يرسخ أكثر مفهوم المصداقية والشفافية.

فعصرنه الإدارة من خلال رقمتنها يعد نموذجا جديدا ومتطور من الإدارة يتم من خلاله رفع مستوى الأداء والكفاءة الإدارية، وتحسين مناخ العمل لتسهيل كافة الخدمات والأعمال التي تقدمها الإدارة للمواطنين.

وتسعى الجزائر من خلال مؤسساتها وإداراتها إلى دخول غمار التحديث والاندماج مع العصرنة عن طريق استشراف استراتيجي لصنع القرار الصعب والتقليل من الصعوبات والمتاعب، من خلال تطلع إلى أنظمة إدارية رقمية الكترونية والتحول نحو تطبيق إدارة عصرية رقمية، ويتجلى ذلك في مشروع الجزائر الالكترونية 2013، والذي يعمل برنامج إدارة رقمية متكاملة حيث يهدف إلى بناء مجتمع معلومات وتحديث الإدارة وجعلها رقمية، إضافة إلى تقليص البيروقراطية مما ينعكس على تقديم أفضل الخدمات وأجودها وأحسنها.

ولعل من أبرز وأهم القطاعات التي سارعت إلى عصرنة خدماتها هو قطاع العدالة والذي سوف نحاول إبرازه كنموذجا لعصرنة الإدارة الجزائرية.

أهمية الدراسة

يكتسي موضوع عصرنه الإدارة من خلال رقمتنها أهمية بالغة كون التحول نحو إدارة رقمية هو أساس الإدارة وتحسين خدماتها وبالتالي فأهمية هذه الدراسة تتمثل في بعض العناصر الآتية:

ـ جدية موضوع عصرنة الإدارة من خلال رقمنتها والذي ظهر مع العقدالأخير من القرن العشرين.

ـ يكتسي موضوع رقمنة الإدارة في الجزائر أهمية كبيرة انطلاقا من كون أن العصرنة أصبحت حتمية عالمية وإستراتجية لا مفر منها لمواكبة التطور الهائل في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وعصرنة الإدارات وتحسين خدماتها، إضافة إلى أن هذا الموضوع يتعلق باحث تقنيات الإعلام وتكنولوجيا الاتصال في العالم، وبالتالي هو كذلك موضوع متطور مع تطور التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال.

إن النظام الحديث للإدارة العمومية هو الإدارة الرقمية والذي يختلف عن نظام تقليدي شكلا ومضمونا فبفضل عصرنة الإدارة من خلال رقمنتها تقلصت المسافات وتطورت نوعية الخدمات الموجهة للمواطنين.

ولتسليط الضوء على أهمية هذا الموضوع حاولنا وارتأينا دراسة نموذج تطبيقي دور الرقمنة في عصرنه الإدارة الجزائرية من خلال قطاع العدالة في الجزائر، والذي كان سباقا للاستفادة من آلية الرقمنة لتطوير هذا القطاع والذي انعكس على نوعية الخدمات المقدمة للمتعاملين مع هذا المرفق وعليه فإن دراسة هذا الموضوع له أهمية علمية وعملية:

الأهمية العلمية : حيث تكتسي هذه الدراسة أهميتها العلمية من خلال استخدام منهج علمي يثري المعرفة العلمية في مجال دور الرقمنة لعصرنة الإدارة العمومية ، كما يؤمل أن تفتح آفاق جديدة للباحثين والمهتمين بالبحث العلمي في مجال دور الرقمنة لعصرنة الإدارة وذلك من خلال الإستفادة من نتائج وتوصيات الدراسة .

الأهمية العملية : تتمثل أهمية الدراسة من الناحية العملية في تقديم نموذج عملي خاص لتطوير وتحسين الخدمات الرقمية الإلكترونية ، وتزويد المؤسسات والإدارات بدراسة تحدد نقاط القوة ونقاط الضعف لديهم في كيفية استخدام الرقمنة لعصرنة الإدارة والعوامل التي تحتاج إلى تطوير ومقترحات حول كيفية الوصول إلى إدارة رقمية عصرية تواكب الثورة الحاصلة في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال .

أسباب اختيار الموضوع:

إن اهتمام الباحث ورغبته في تناول موضوع معين عما سواه هو في الحقيقة مبني على اعتبارات ذاتية ترتبط بشخص الباحث وأخرى موضوعية ترتبط بمواصفات موضوع الدراسة من تحديد كميته العلمية، وكذا حالة الموضوع، ويمكن تلخيص أهم مبررات اختيارنا للبحث في هذا الموضوع ما يلي:

المبرارات الذاتية: والتي تنطلق من الاهتمام الشخصي لموضوع دور العصرنة في عصرنه الإدارة الجزائرية باعتبارها الحجر الأساسي بترقية وتطوير الإدارة وانطلاقا من قناعتنا الشخصية بان الرقمنة هي الطريقة والوسيلة المثلى في ترقية الإدارة وعصرنتها ومواكبتها للتطور الحاصل في جميع الدول.

المبررات الموضوعية:

تتبع هذه الأخيرة من القيمة العلمية لموضوع الرقمنة كخيار لعصرنة الإدارة إضافة إلى توفر عنصر الحداثة في الموضوع على مستوى الطرح العلمي الأكاديمي خاصة على مستوى المكتبة القانونية وهو ما يشجع الدارسين من الإجتهاد ومحاولة إثراء الموضوع في جوانبه النظرية والتطبيقية.

أهـــــداف الدراسة:

نحاول من خلال دراسة هذا الموضوع الوصول إلى مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في ما يلي:

ـ التعريف بمفهوم الرقمنة وكيفية تطبيقها في الإدارة الجزائرية لعصرنتها.

ـ الوصول إلى مدى نجاعة الرقمنة الآلية لتطوير الإدارة ومواكبتها لتكنولوجية الإعلام والاتصال.

ـ التعرف على إستراتجية قطاع العدالة كنموذج في الاستفادة من آلية الرقمنة لعصرنة خدماته.

الدراسة السابقة:

لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على مجموعة من الدراسات السابقة والتي تطرقت إلى موضوع الإدارة الالكترونية وبصورة مقتضبة الى عصرنة الإدارة من خلال رقمنتها ومدى تأثر الإدارة باستخدام آلية الرقمنة، ويمكن أن نذكر من بينها:

1ـ دراسة بن عيشاوي بعنوان اثر تطبيق الحكومة الالكترونية على مؤسسات الأعمال، حيث حاولت هذه الدراسة إبراز أهمية الحكومة الالكترونية في علاقتها مع المواطنين والإدارات والمجتمع المدني.

2_ كتاب بعنوان الرقمنة وتقنياتها في المكتبة العربية للدكتورة نجلاء احمد ياسين، إذ تهدف هذه الرسالة الى إبراز أهم المراحل التي تمر بها عملية رقمنة الإدارة من خلال استخدامها لأحداث تكنولوجيات الإعلام والاتصال والتي تهدف الى عصرنة الإدارة.

3_ رسالة ماجستير بعنوان المكتبة الرقمية في الجزائر إذ تبرز أهمية الرقمنة وإشكالها ومتطلباتها في عصرنة المكتبة الجزائرية واعتبارها كنموذج تقتدي به بقية الإدارات.

إشكالية الموضوع:

تعد رقمنة الإدارة من بين ثمار المنجزات التقنية في العصر الحديث، حيث أدت إلى عصرنة الإدارة من خلال ابتكار تقنية الرقمنة والاستفادة من منجزاتها باستخدام الحاسوب وشبكات الانترنت والذي سوف ينعكس فيما بعد على نوعية تقديم الخدمات والتي سوف تتسم بفاعلية في حل العديد من المشكلات، ومن هنا تطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت الرقمنة في عصرنة الإدارة الجزائرية؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة تساؤلات فرعية:

_ ماهية الرقمية؟ ما هي مبادئها وأهدافها؟

_ ماهية متطلبات الرقمنة وما هي أفاق الإدارة الحديثة في ظل سياسة الرقمنة؟ ما هي انعكاسات تطبيق رقمنة الإدارة على عصرنة قطاع العدالة في الجزائر؟

المنهج:

ان المنهج المتبع في دراسة موضوع البحث هو المنهج التحليلي والوصفي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة وتحليلها تحليلا دقيقا كما يهتم بوصفها وصفا شاملا، جامعا، من خلال تجميع المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف البحث الحالي والإجابة عن تساؤلاته.

خطة البحث:

للإجابة عن إشكالية البحث المطروحة إرتأينا تقسيم بحثنا إلى قسمين:

_الفصل الأول: ماهية الرقمنة وأهم مبادئها ودوافع التحول نحو إدارة رقمية من خلال التعرف على مراحل عصرنة الإدارة من خلال رقمنتها ومتطلباتها.

_الفصل الثاني: فقد حاولنا التطرق إلى دراسة تطبيقية من خلال إبراز مظاهر عصرنة قطاع العدالة في الجزائر بناءا على اعتماده إستراتيجية الرقمنة كآلية تقنية تسهم في تطوير هذا القطاع وعصرنته.

الفصل الأول

آليات التحول نحو

إدارة رقمية

لقد أحدث التطور السريع في أنظمة وشبكات الاتصال ونظم المعلومات مساحة عريضة لتطورالأنظمة الإدارية في المؤسسات الحكومية سعيا منها إلى عصرنة إدارتها، إذ أطلقت عدد من الدول مبادارت الإدارة الرقمية مما ساعدها على الانطلاق والخروج من نطاقها الجغرافي وامكانياتها البشرية المحدودة ، والوصول بخدماتها للمواطنين والمستفيدين في أماكن تواجدهم في المدن و الأرياف في وقت قياسي وعلى مدار الساعة مما يترتب عليه فوائد كبيرة للاقتصاد الوطني الذي ينعكس بدوره بشكل رئيسي وإيجابي على تسهيل أعمال ومصالح المواطنين والوصول إلى إدارة عصرية مواكبة للمتغيرات ومتماشية مع النظام الرقمي العالمي لذلك فإن مفهوم الإدارة الرقمية يعكس سعي الحكومات إلى إعادة ابتكار نفسها لكي تؤدي مهامها بشكل فعال وهذا بتوفير جميع الإمكانات والمتطلبات للوصول إلى إدارة عصرية رقمية .

المبحث الأول: الإطـــار المعرفي للرقمنة ومتطلبات تطبيقها

يتناول في هذا المبحث من الدراسة التطورات التي مر بها مفهوم الرقمنة عبر محطات عدة، لتباين الرؤى والأفكار حسب الصيغ والجوانب التي ينظر إليها منها، إضافة إلى الفوائد المحققة منها، ثم أهم العناصر التي تعتمدها الرقمنة من خلال أنظمة المعلومات والإتصلات، وصولا إلى أبراز بعض صور التحول الرقمي لتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري الى النظام الرقمـــــــي.

المطلب الأول: ماهية الرقمنـــــــــة

الفـــرع الأول : نشأة الرقمنـــة وتطورهـــا

يرجع مفهوم الرقمنة إلى تطورات تاريخية عديدة في مرافق ومؤسسات المعلومات، لتسييـــــــــر بعض الأنشطة المكتبية بعد إدخال الحاسب الآلي فيها، في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، منذ الخمسينات حسب هرتر من خلال النتائج المحققة لاختفاء السجلات البطاقية الورقية لتحل محلها السجلات الالكترونية والتي تسمح للمكتبات المشاركة في شبكة السجلات وتبادلها في مجال الفهرسة التعاونية،كذلك في الإعارات بين المكتبات حسب مشروع المكتبة الكونية مفاده توحيد الفهارس ونصوصها في كل مكتبات العالم من طرف القوى العظمى الغربية أو ما تعرف بمجموعة السبع في جويلية 1994.

بغرض جعل كل المصادر قابلة للبحث فيها عبر شبكة الأنترنت باعتبارها فضاء للمعلومات والمعرفة في المكتبات، ليمتد بعدها إلى اجتماعات عديدة بين القوى العظمى، لرقمنة المكتبات بتكثيف الربط الرقمي بين مختلف المكتبات بنية توسيع المعرفة إلى أوسع الحدود، وجاءت بعد العديد من الاجتماعات بين هذه القوى، من أهمها اجتماع بروكسل 1995 لدعم التنمية في المجال الإقتصادي والإجتماعي والعلمي والثقافي الذي تبنته الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل من المؤسسة القومية للعلوم والوكالة الفضائية للنازا التابعة لوزارة الدفاع ليشمل هذا المشروع إقامة ستة مكتبات رقمي تساهم في البحث العلمي للتعليم العالي بدعم من المؤسسات الفاعلة في الولايات المتحدة الأمريكية.

تنتقل بعدها الى أوروبا بمشاريع مماثلة أطلق عليها إسم ذاكرة ميموريا (mimoria)،بمشاركة المكتبة الوطنية الفرنسية (وأكسفورد تاكست أرشيف) ومعهد (تولون) للأبحاث العلمية ومؤسسات في المعلوماتية، أو ما يعرف بالتوجه نحو حفظ الإنتاج الفكري الالكتروني لقطاعات نوعية

وموضوعية، ليرتبط بعدها بمكتبات العديدة من الدول المتقدمة من خلال مشروعات عملاقة للمكتبات الرقمية[1] .

إن المتتبع لمسار الرقمنة المكتبية يدرك أن هذا التحول جاء نتيجة تحديات عرفتها تقنيات المعلومات والإتصال الذي مكن المكتبات من تدعيم إستراتجيتها لتنمية أدائها،هذا التطور الهائل للمعلومات والإتصال التي حققته في مجالات عديدة نتيجة توظيف البرمجيات والأنترنت ليصل إلى المفردات والمصطلحات.

أما في ما يكتبه ويقوله الباحثين والمتخصصين في مجال مكتبات الصيفات الرقمي التي تطور استخدامها في اختزان البيانات الببلوغرافية واسترجاعها وبثها إلى الجهات المستفيدة الأخرى .

بدأت تتردد مصطلحات عديدة مشابهة مثل (المكتبة الإفتراضية ،والمكتبة الإلكترونية والمكتبة الرقمية) كل هذه المصطلحات بقيت تتسم بالغموض لتعدد مصطلحاتها، حيث سماها ليكليدر بمكتبة المستقبل، وسماها الانكيستر بمكتبة دون ورق.

إلا أنه مهما اختلفت هذه التسميات يبقى جوهرها واحد وهو إدخال تطبيقات الحاسوب والشبكات في تنظيم الوثائق وإدارة واسترجاع المعلومات.

هذا التطور الطويل لحوالي نصف قرن تبين أن هناك تسميات فرضت نفسها على أدبيات علوم المكتبات والمعلومات المكتبات والمكتبات الالكترونية أو الرقمية أو الإفتراضية والتي حصل خلط فيها بينها ينبغي توضيحه حسب ما تشمله هذه المصطلحات من معاني إضافة إلى الأشكال المختلفة والإشارات التناظرية التي تشمل كل المواد الرقمية من أصل إلكتروني وتتطلب جهاز إلكتروني لتصبح مقروءة، لأن عبارة الإلكترونية تشير إلى كيفية عمل الأجهزة أكثر من أنها صفة للبيانات التي تحويها، وعليه فإن المكتبة الإلكترونية تتألف من كل الموارد الموجودة في المكتبات التي أدخلت أجهزة الإلكترونية والتي توجد في المكتبة الرقمية، فالمكتبة الإلكترونية هو المصطلح الداعم والأوسع دلالة حيث يشمل كلا من التناظري والرقمي ويضم كل جهود ترمي إلى استخدام أجهزة الإلكترونية مثل آلات الفيديو وقارئات الميكروفيلم والحاسوب وهي تشمل مواد الكترونية ورقمية غير أن هذه المصطلحات ما تزال رغم شيوعها تعاني الكثير من

[1]– احمد ، الكبيسي، تطور النظم الالية في المكتبات من الحوسبة الى الرقمنة الافتراضية ، العربية 300 ، العدد 29، 2008 ص6.

الخلط والإضطراب بسبب عدم اهتمام عدد من المنظرين العرب للكتابة الرقمية والمهتمين بها بتحديد دلالة هذه المصطلحات وضبط حدودها[1]لتفادي الغموض والخلط بين هـ=هـ المصطلحات فيما بينها والوصول الى مفهوم جامع، من خلال الوقوف عند بعض التعارف المختلفة لمصطلح الرقمنة أوالتعريف الرقمي فيما يلي

الفرع الثاني : مفهوم الرقمنة وخصائصها

❖ **_ تعريف الرقمنة:**

شاعت في الأدبيات العربية المعاصرة مصطلحات "الكتابة الرقمية" و"الإبداع الرقمي" و"الكتاب الإلكتروني" و"الترقيم"، وغيرها من المصطلحات التي تحيل إلى نمط جديد من الكتابة التي تولدت نتيجة التطور الهائل الذي حدث في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

✓ **_ تعرف الرقمنة لغة**

تدل مادة رقم في المعاجم اللغوية العربية على جملة من المعاني أهمها التعجيم والتبيين والكتابة والقلم والخط، ويقول ابن منظور"الرقم والترقيم تعجيم الكتاب، ورقم الكتاب يرقمه رقما اعجمه وبينه، وكتاب مرقوم، أي قد بينت حروفه بعلاماتها من التنقيط وقوله عز وجل:"كتاب مرقوم" كتاب مكتوب والرقم القلم.. والرقم:الكتابة والختم .. والرقم:ضرب مخطط من الوشي..ورقم الثوب يرقمه رقما ورقمه خططه.

✓ **_ تعريف الرقمنة إصطلاحا**

يعرف سعيد يقطين الترقيم التناظري النمط (Numèrisation) بأنه "عملية نقل أي صنف من الوثائق من (أي الورقي) إلى النمط الرقمي، وبذلك يصبح النص والصورة الثابتة أو المتحركة والصوت أو الملف مشفرا إلى أرقام لأن هذا التحويل هو الذي يسمح للوثيقة أيا كان نوعها بأن تصير قابلة للإستقبال والإستعمال بواسطة الأجهزة المعلوماتية"، وهنا يتضح أن ترقيم النص هو عملية تحويل النص المكتوب المطبوع أو المخطوط من صيغته الورقية إلى صيغته الرقمية ليصبح قابلا للمعاينة على شاشة الحاسوب[2].

1- احمد الكبيسي، مرجع سابق، ص8.

2- احمد فرج احمد، الرقمنة داخل المؤسسات المعلومات ام خارجها. المملكة المتحدة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد 4 ، 2009، ص 11.

هناك مفاهيم أخرى تتعلق بمصطلح "الرقمنة" ذلك وفقا للسياق الذي يستخدم فيه، فينظر "تيري كاني" " Terry kuny إلى الرقمنة على أنها "عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها من(الكتب، الدوريات، والتسجيلات الصوتية، والصور، والصور المتحركة...) إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبة الآلية عبر النظام الثنائي البيتات (Bits) والذي يعتبر وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات يستند إلى الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية"يمكن أن يطلق عليها"الرقمنة" ويتم القيام بهذه العملية بفضل الاستناد إلى مجموعة من التقنيات والأجهزة المتخصصة.

وتشير"شارلوت بيرسي" "Charlette Buresi إلى الرقمنة على أنها منهج يسمح بتحويل البيانات والمعلومات من النظام التناظري إلى النظام الرقمي".

ويقدم" دوج هودجز "Doug Hodges " مفهوما أخرا تم تبنيه المكتبة الوطنية الكندية ويعتبر فيه الرقمنة عملية أو إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي، مثل (مقالات الدوريات، والكتب، والمخطوطات، والخرائط...) إلى شكل رقمي".

وبمعني آخر هي عملية تحويل بيانات إلى شكل رقمي، وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسب الالكتروني[1].

غير ان هذا المصطلح يأخذ عادة معاني حسب السياق الذي يستخدم في، حيث يلاحظ ان الرقمنة تعني:

ـ في الحاسبات: تحويل البيانات إلى شكل رقمي بحيث يمكن معالجتها بواسطة الحاسب.

ـ في سياق نظام المعلومات: تحويل النصوص المطبوعة مثل(الكتب والصور سواء كانت صورا فوتوغرافية أو إيضاحات أو خرائط ...الخ) وغيرها من المواد التقنية من أشكالها التي يمكن أن تقرا بواسطة الإنسان (أي تناظرية) إلى الأشكال، signals binary التي يقرا فيها بواسطة الحاسب الآلي، أي إلى إشارات ثنائية وذلك عن طريق استخدام نوع ما من أجهزة

1- سعيد يقطين ، من النص إلى النص مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي ، بيروت: مركز الثقافي العربي ، ط1 ، 2005 ، ص2.

المسح الضوئي، عن طريق الكاميرات الضوئية[1] والتي ينتج عنها أشكال يتم عرضها على شاشة الحاسوب.

ـ **في سياق الإتصالات بعيدة المدى:** فتشير إلى تحويل الشارات التناظرية المستمرة إلى إشارات رقمية ثنائية.

يمكن استخلاص أن المفاهيم السابقة تتشارك في أن عملية الرقمنة لا تعني فقط الحصول على مجموعات من النصوص الالكترونية وإدارتها، ولكن تتعلق في الأساس بتحويل مصدر المعلومات المتاح في شكل ورقي أو على وسيط تخزين تقليدي إلى شكل الكتروني، وبالتالي يصبح النص التقليدي نصا مرقما يمكن الاطلاع عليه من خلال تقنيات الحاسبة الآلية[2]

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

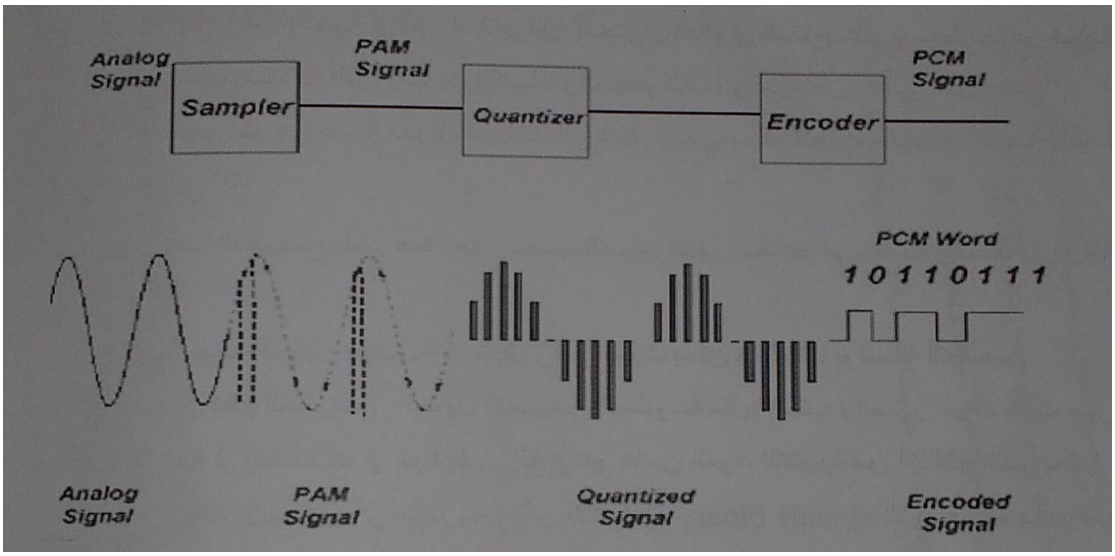

شكل يبين تحويل الإشارات التناظرية إلى رقمي[3]

ـ خصائص الرقمنة

تتميز الرقمنة عن غيرها من التكنولوجيات الأخرى بالخصائص التالية:

1– نجلاء احمد يس ، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية ، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع ، ط1 ،2013 ، ص20.

2 – نجلاء احمد يس ، مرجع سابق ، ص20

3 – سالم ، باشيوة ،الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية ، (مذكرة ماجستير) ، قسم علم المكتبات والتوثيق ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ، 2008 ، ص76.

- ✓ _ تقليص الوقت: فالتكنولوجيا تجعل كل الأماكن _الالكترونية_ متجاورة.
- ✓ _ تقليص المكان: تتيح وسائل التخزين التي تستوعب حجما هائلا من المعلومات المخزنة والتي يمكن الوصول إليها بيسر وسهولة.
- ✓ _ اقتسام المهام الفكرية مع الآلة،: نتيجة حدوث التفاعل والحوار بين الباحث ونظام الذكاء الصناعي، مما يجعل تكنولوجيا المعلومات تساهم في تطوير المعرفة وتقوية فرصة تكوين المستخدمين من اجل الشمولية والتحكم في عملية الإنتاج.
- ✓ _ تكوين شبكات الاتصال: تتوحد مجموعة التجهيزات المستندة على تكنولوجية المعلومات من اجل تشكيل شبكات الاتصال، وهذا ما يزيد من تدفق المعلومات بين المستعملين والصناعيين وكذا منتجي الآلات ويسمح بتبادل المعلومات مع بقية الأنشطة الأخرى.
- ✓ _ التفاعلية: أي أن المستعمل لهذه التكنولوجيا يمكن أن يكون مستقبل ومرسل في نفس الوقت فالمشاركين في عملية الاتصال يستطيعون تبادل الأدوار وهو ما يسمح بخلق نوع من التفاعل بين الانشطة[1] .
- ✓ _ اللاتزامنية: وتعني إمكانية استقبال الرسالة في اي وقت يناسب المستخدم، فالمشاركين غير مطالبين باستخدام النظام في نفس الوقت.
- ✓ _ اللامركزية: وهي خاصية تسمح باستقلالية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الانترنت مثلا تتمتع باستمرارية عملها في كل الأحوال ، فلا يمكن لأي جهة أن تعطل الانترنت
- ✓ _ قابلية التوصيل: وتعني إمكانية الربط بين الأجهزة الاتصالية المتنوعة الصنع، أي بغض النظر عن الشركة أو البلد الذي تم فيه الصنع، على مستوى العالم بأكمله
- ✓ _ قابلية التحرك والحركية: أي انه يمكن للمستخدم أن يستفيد من خدماتها أثناء تنقلاته، أي من أي مكان عن طريق وسائل اتصال كثيرة من الحاسب الآلي النقال، الهاتف النقال ...الخ.
- ✓ _ قابلية التحويل: وهي إمكانية نقل المعلومات من وسيط إلى آخر كتحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة أو مقروءة.

1 – محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة، ط1، عمان، الأردن، 2009 ، ص 73.

- ✓ ـ اللاجماهرية: وتعني إمكانية توجيه الرسالة الاتصالية إلى فرد واحد آو جماعة معينة بدل توجيهها بالضرورة إلى جماهير ضخمة، وهذا يعني إمكانية التحكم فيها حيث تصل مباشرة من المنتج إلى المستهلك[1].
- ✓ ـ الشيوع والإنتشار: وهو قابلية هذه الشبكة للتوسع لتشمل أكثر فأكثر مساحات غير محدودة من العالم، بحيث تكتسب قوتها من هذا الإنتشار المنهجي للنمط المرن.
- ✓ ـ العالمية والكونية: وهو المحيط الذي تنشط فيه هذه التكنولوجيا، وهي تسمح لرأس المال بان يتدفق الكترونيا[2]
- ✓ **الفرع الثالث: صور الرقمنة وأهميتها**

❖ **صور الرقمنة: تأخذ الرقمنة عدة صور منها:**

- ➢ ـ **الرقمنة في شكل صورة:** (Mode image) تمثل مساحة كبيرة من حيث الاستعمال في التخزين وتشمل كل من الكتب والمخطوطات القديمة وخاصة في دراسة القيم الفنية لا النصية، وتشمل عدة نقاط تدعى بيكسال (Pixel) وهي فيما يلي:
- ✓ ـ احادي1 بايت لصورة أبيض وأسود :(Noir et blanc) تمثل ببايت واحدة بقيمتين أبيض وأسود، وهي طريقة جد إقتصادية من ناحية الحفظ وسهلة التطبيق على الوثائق الحديثة وشديدة الوضوح وصعبة في التعامل للوثائق القديمة، التي تعرضت للرطوبة والتلف لقراءتها من طرف الماسح الضوئي.
- ✓ ـ 8 بايت لصورة مستوى رمادي :(Nivaeu de gris) يتطلب عدد كبير من البيكسال لمساحة أكبر على مستوى الذاكرة وهي تحفظ الوثائق القيمة جدا عكس أحادي بايت[3].
- ✓ ـ 24 بايت أو أكثر لصورة ملونة :(En couleur) هو الآخر يتطلب عدد كبير من البيكسال لمساحة كبير في الذاكرة، إلا أنه يختلف عنه كون أن كل 1 بيكسال يقابله في الترميز ثلاثة ألوان أساسية (أحمر، أخضر، أزرق) وكل لون يرمز بعدد معين من البتيات، وهذا لنوع حجم الملفات الكبيرة جدا مقارنة بالنوعين السابقين.

1- احمد مشهور ، تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الاقتصادية ، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2003 ، ص7.

2- احمد مشهور ، مرجع نفسه ، ص 7.

3- سهيلة مهري ، المكتبة الرقمية في الجزائر(دراسة للواقع وتطلعات المستقبل)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة ، 2005 ، ص 83 _ 84.

- **_ الرقمنة في شكل نص (Mode texte)** : يسمح بالبحث داخل النص مباشرة مع الوثائق الإلكترونية بواسطة برمجية التعرف الضوئي على الحروف بداية من وثيقة في صورة مرقمة، التي تقوم بتحويل النقاط المكونة للصورة إلى رموز وعلامات وحروف مع إمكانية تعدي وتصحيح الخطأ.
- **_ الرقمنة في شكل إتجاهي (Mode vectoriel)** : ويعتمد على العرض باستعمال الحسابات الرياضية خاصة في مجال الرسوم بوجود الحاسب الآلي، وبتحويل من شكل ورقي إلى شكل اتجاهي وهي عملية طويلة ومكلفة.

يعتبر pdf شكل من الأشكال الاتجاهي بهدف نشر وتبادل المعلومات المقروءة إلكترونيا.

بشكل يحفظ المادة التي يتم تبادلها وتأخذ الجوانب التالية:

- ✓ _ الدقة: بالنسبة لتقنية pdf لا يمكن إعادة تنسيقها من قبل القارئ عن طريق برنامج التصفح أو يعيده.
- ✓ – الحجم المضغوط pdf صغير الحجم يساعد على نقلها بسرعة عبر الانترنت.
- ✓ _ التوافقية: يمكن قراءة pdf عن طريق أي نظام تشغيل مجانا لأن pdf لا يعتمد تشغيل واحد.
- ❖ _ ملفات pdf يحفظ للمستخدم أعلى جودة عند قراءتها، وبتركيز أجزاء من الصفحة دون تأثير الحروف ودون تشويه لشكل الصفحة[1].

❖ أهمية الرقمنة

للتحول الرقمي العديد من الفوائد الموجهة لتحسين الأداء وجودة الخدمات للجمهور والعملاء للمؤسسات العامة والخاصة وحتى الشركات نذكر منها:

- **– الفوائد الاقتصادية** : توفير المال والوقت والجهد على جميع الأطراف المتعاملة إلكترونيا، وتوفير مصاريف مالية كبيرة كانت تصرف أثناء العمل بالحكومة الإلكترونية.
- ✓ **_** مساندة برامج التطوير الإقتصادي، وذلك عن طريق تسهيل التعاملات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وبالتالي زيادة العائد الربحي.
- ✓ _ إتاحة فرص وظيفية جديدة في مجالات جديدة مثل إدخال البيانات، وتشغيل وصيانة البنية التحتية وأمن المعلومات.

1– سهيلة مهري ، مرجع سابق ، ص 85.

- ✓ _ توحيد الجهود تحت بوابة إلكترونية واحدة، بدلا من تشتيت الجهود وازدواجية بعض الإجراءات في الحكومة التقليدية.
- ✓ _ فتح قنوات استثمارية جديدة من خلال التكامل بين الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وذلك عن طريق استخدام نفس التطبيقات والتقنيات والتبادل الدخلي للبيانـــات.

➢ **_ الفوائـــد الإداريـــة**

- ✓ _ تنظيم العمليات الإنتاجية وتحسين الأداء الوظيفي.
- ✓ _ القضاء على البيروقراطية والروتين الذي يوجد في الحكومة التقليدية.
- ✓ _ الشفافية في التعامل وإلغاء الواسطة والمحسوبية والمجاملة.
- ✓ _ اختصار الهرم الإداري التسلسلي الطويل الذي عادة ما يتبع في الحكومة التقليدية، والإسراع في تنفيذ الإجراءات الإدارية واختصارها.
- ✓ _ تنظيم قواعد عمل جديدة وبيئة عمل جديدة مختلفة تماما عن بيئة الحكومة التقليدية.
- ✓ _ مفهوم إداري جديد يمثل العمل بروح الفريق الواحد وتوحيد الجهود[1]

المطلب الثاني : دوافع تطبيق الرقمنة ومتطلباتها

الفرع الأول : دوافع تطبيق الرقمنة

إن موجة التغير في مجال تقديم وإيصال المعلومات قد دفعت بجميع الحكومات للتحول نحو الإدارة الرقمية لذلك نجد هناك عدة تطورات دفعة باتجاه اعتماد الإدارة الرقمية منها ما يتعلق بالمسئولين الحكوميين الذين يقومون بتطوير طرق جديدة لتطوير العمل الحكومي، ولزيادة الكفاءة في توصيل الخدمات وأحيانا استجابة لضغوط المواطنين أو قطاع الأعمال أو لأطراف أخرى لها علاقة بالعمل الحكومي.

وإننا نجد في كل دولة هناك دوافع تظهر في الواقع تدعو إلى التحول إلى الإدارة الرقمية على حساب دوافع أخرى، حسب وضع هذه الدولة الاقتصادي والسياسي وأهم هذه الدوافع نجد ما يلي[2]

1- مريم خالص حسين، الحكومة الالكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،وزارة المالية، العراق، 2013، ص 446

2 – عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في االقرن الواحد والعشرين ،.بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2006،ص 182

- **تسارع التقدم التكنولوجي والثروة المعرفية المرتبطة به :** إن توظيف التكنولوجيا الحديثة لصالح المجتمع وتمكينه من الحصول على فوائد كثيرة تتمثل في تحسين أداء المؤسسات وإتاحة لها الفرص للاستثمار في قطاع التكنولوجيا لتسهيل الحياة والاستفادة من المزايا التقنية المتوفرة على المستوى الدولي.
- **توجهات العولمة نحو تقوية الروابط الإنسانية :** حيث اعتبرت دافعا للعديد من الدول لتحسين خدماتها لترتقي للمستويات العليا للحصول على شهادة الجودة العالمية لخدماتها من ناحية ، ولإرضاء المواطن من ناحية أخرى، بعد أن أصبح أمامه معيارا عالميا يستطيع من خلاله مقارنة ما تقدمه دولته من خدمات محلية بما تقدمه من الدول المتقدمة من خدمات راقية لمواطنيها .
- **التحولات الديمقراطية :** وما رافقها من إصلاحات إدارية مطلوبة من كل دولة ترغب في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أو تلبية مطالب جمعيات حقوق الإنسان المحلية و الدولية .

إن تغير الأوضاع الدولية فرض واقع أجبر الجميع على الدخول فيها ، والذي لا يستطيع المواكبة سوف يعيش في عزلة دائمة وذلك يعني تضرر الدولة ومواطنيها.

- **تزايد الضغط الشعبي على الحكومات وتطلعات المواطنين** للحصول على خدمات أفضل و أسرع وأسهل في الوصول إلى المعلومات، وقد تدعم هذا الوعي الشعبي بشعور كل مواطن بحقه في الوصول إلى المعلومات ومعرفة آليات اتخاذ القرار السياسي .
- **حاجة الموظفين الحكوميين للدعم النوعي** من خلال قاعدة معلومات صلبة ونظام عمل متطور وحديث .
- **وجود ضغوط شعبية على القيادة السياسية** في كل بلد لتمكين المواطن من المشاركة في النقاش وإبداء آرائهم في القضايا التي تهمهم، ومطالبتهم بخلق منظومة اتصال مفتوحة وأثر شفافية.
- **الكفاءة في تقديم الخدمات العامة :** فالكفاءة تأخذ عدة أشكال منها تخفيض الأخطاء، وتحسين الدخل و أيضا تخفيض التكاليف والتقليل من البيروقراطية من خلال إعادة هندسة الإجراءات، وهذا يؤدي إلى تقليل الوقت المحدد لتحقيق الأهداف وإعطاء الفرصة للموظفين للحصول على مهارات جديدة وتطوير أنفسهم.

- **التسويق:** ويشمل التعرف على أفضل الطرق للتعامل مع الأفراد والقطاع الخاص، وتنمية الإحساس لدى المواطنين بأهمية تمركز اهتمام الحكومة حوله وبالتالي أهميته كمواطن له حقوق كما له واجبات.
- **تقديم خدمات جديدة ومتطورة :** إن تقديم الخدمات بصورة أفضل هي من الدوافع الرئيسية للإدارة الرقمية، وتركز على تحسين خبرات الأفراد في التعامل مع الحكومة عند تقديمهم للطلبات أو الحصول على خدمات، ويمكن تحسين هذه الخدمات من خلال الكفاءة كما ذكرنا وتشديد المراقبة وإجراءات أفضل من خلال استخدام التقنيات التي تحسن من نوعية الخدمة.
- **اللامركزية:** هو هدف تسعى إليه الدول ذات المساحة الجغرافية الكبيرة، مع وجود تجانس في نوعية الأفراد مع أنه من الصعب على الحكومة الإلكترونية التأثير على المنظمات الكبرى التي اعتمدت على البيروقراطية من فترة طويلة.[1]
- **السيطرة الإداريـة :** إن التقنية المستخدمة في مشروع الإدارة الرقمية الإلكترونية تساعد على مضاعفة الرقابة الإدارية المستمرة والمباشرة، وتوقع الخلل، وتتبع معاملات المواطنين، والتقليل من البيروقراطية، ويمنع احتكار الحكومة لصالح فئة معينة، وهذا ما يحقق تطورا اقتصاديا أسرع، واستقراراً أكبر.
- **طلب المواطنين:** وخاصة لدى جيل الشباب الذي تعود على استخدام التكنولوجيا الحديثة والتي أصبحت جزءا مهما من روتين حياتهم.
- **زيادة مساهمة المواطنين:** يطالب المدافعون عن الإدارة الرقمية بزيادة مساهمة المواطنين في الحكومة ،حتى تعطيهم شعورا بالمشاركة في اتخاذ القرار، أما من جانب الحكومة فيمكنها الاتصال مع المناطق النائية والأقليات وإرسال واستقبال المعلومات، وأيضا فتح المجال لعمل لقاءات بين المواطنين من أجل توفير الفرص للأشخاص الذين لديهم نفس الاهتمامات والآراء وتبعد بينهما المسافات.
- **الشفافية:** إن دعم الشفافية مرتبط بالفساد الحكومي، ويزيد من تعقيدات الإجراءات الروتينية، ويجعل من الديمقراطية هدفا مستحيلا، ويزيد من حالات التشاؤم لدى المواطنين، ويقلل من المساعدات الخارجية للدول، فالإدارة الرقمية تقلل من الرشاوى وتزيد من الشفافية السياسية، وتزيد من ثقة المواطنين بها.

1-Murru, MariaElena, E- government : from real to virtual . Brussels, 11 April 2003,p 25.

- **التنمية الاقتصادية** : لها علاقة مباشرة بالشفافية، فالدول التي تتطلع إلى التطوير الاقتصادي يكون لديها دافع قوي للإتجاه نحو مشروع الإدارة الرقمية، وخاصة إذا كانت تتطلع إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين صورتها أمام المستثمرين، فالإدارة الإلكترونية تحسن البيئة التحتية لتقديم الخدمات، وهذا جانب من جوانب التزامها بإجراء تغييرات للدخول إلى اقتصاد المعرفة.

الفرع الثاني : متطلبات تطبيق الإدارة الرقمية:

يقتضي التحول نحو تطبيق الإدارة الرقمية متطلبات عديدة نذكر من أهمها:

- **المتطلبات الإدارية والأمنية** تنحصر المتطلبات الإدارية والأمنية الواجب مراعاتها لتطبيق الإدارة الرقمية أو الإلكترونية في العناصر التالية:

- – وضع استراتيجيات وخطط التأسيس: والتي يمكن أن تشمل إدارة ، أو هيئة على المستوى الوطني لها وظائف التخطيط ، و المتابعة ، والتنفيذ لمشاريع الحكومة الالكترونية وفي هذه المرحلة لابد من توفير الدعم ، والتأييد من طرف الإدارة العليا في الهرم الإداري مع توفير مخصصات مالية كافية لإجراء التحول المطلوب[1].
- – توفر البنية التحتية للإدارة الرقمية: إذ لابد من العمل على تطوير مختلف شبكات الاتصالات بما يتوافق مع بيئة التحول التي تستدعي شبكة واسعة ، ومستوعبة للكم الهائل من الاتصالات، دون إهمال التجهيزات التقنية الأخرى من معدات، وأجهزة ،وحاسبات آلية ، ومحاولة توفيره وإتاحته للأفراد والمؤسسات.
- – تطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية وفق تحول تدريجي : بإعادة تنظيم الجوانب والمحددات الهيكلية ، ومختلف الوظائف الحكومية ، بما يجعلها تنسجم ومبادئ الإدارة الالكترونية مثل (إلغاء إدارات ، استحداث إدارات جديدة تساير التطور التكنولوجي).

1 – سعيد بن معلا العمري، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الأمنية، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الإدارية والأمنية، السعودية، 2003، ص 18،21.

- متطلب الكفاءات والمهارات المتخصصة : وهو ضرورة وجود يد عاملة مؤهلة ، تمتلك زادا معرفيا يحيط بمبادئ التقدم التقني ، ولها من الخبرة ما يمكنها من أن تصبح موردا بشريا مؤهلا لاستخدام تقنيات المعلومات [1].

وضع التشريعات القانونية اللازمة لتطبيق الإدارة الرقمية (قبل التطبيق عن طريق تحديد الإطار القانوني الذي يقر بالتحول الالكتروني الرقمي وأثناء التطبيق أي تكملة للنقائص والفراغ القانوني اللازم ، والذي يمكن أن يظهر في أي مرحلة من مراحل التحول ، وبعد التطبيق بوضع قواعد قانونية ضامنة لأمن المعاملات الرقمية وتحديد الإجراءات العقابية الخاصة بفئة المتورطين في جرائم الإدارة الرقمية.

وفي هذا السياق نجد أن الدول التي اعتمدت تطبيقات الإدارة الالكترونية لم تصدر تشريعات عامة، تلزم الإدارات والمؤسسات الحكومية بأداء جميع معاملاتها الإدارية مع المواطنين عن بعد ،بالوسائل الالكترونية إلى جانب الوسائل التقليدية ، حيث أن التشريعات الحديثة في الكثير من الدول الغربية قد يتراوح مضمونها بين إقرار المبدأ ، أي الإعلان عن حق المواطن في الحصول على المعاملات الإدارية والخدمات العامة بوسائل معلوماتية- باستثناء ما يشترط القانون صراحة حضور المعني شخصيا إلى المراكز الإدارية لإتمامه- ، وبين إلزام الإدارات العامة على تقديم بعض الخدمات الالكترونية في مجالات أو قطاعات مثل مجال نشر القوانين، والقرارات الإدارية والمعلومات الإدارية ، و مجال وضع نماذج المعاملات الإدارية عبر شبكة الانترنت ، إضافة إلى مجالات التصاريح المالية والضرورية ، بحيث تلزم الشركات التجارية ، وبعض فئات التجار بتقديم تلك التصاريح إلكترونيا وفق شروط تحدد بأدوات تعاقدية.

- متطلب الإصلاح الإداري: في إطار الوصول إلى تحقيق تحول ناجح في تطبيق الإدارة العامة الرقمية ، يقترح الدكتور علي السيد الباز ضرورة الإصلاح الإداري ، والذي يشمل التخصص الوظيفي في تشغيل البرامج الالكترونية ، وخبراء لتأمين المعلومات ، وحماية البرامج والتعاملات ، والوثائق أي محاولة إحداث تغييرات جذرية ، وجوهرية في المفاهيم الإدارية والفنية ، والحاجة إلى قيادات واعية متحمسة ولها القدرة الإدارية ، وترشيدها ، وتطوير العلاقات بين المنظمات الإدارية المختلفة والبحث عن حلول كفيلة تؤدي إلى تحسين انجاز الخدمة الوظيفية ، إضافة إلى ضرورة بسط قواعد الإثبات فيما يتعلق

1 – مريم خالص حسين، مرجع سابق ، ص440.

بالتصرفات الإلكترونية (كما فعل القانون رقم 230 سنة 2000 في فرنسا) ، والحاجة إلى تشريعات جديدة تخص التوقيع الالكتروني ، وحمايته مثل تشريع اعتماد التوقيع الالكتروني عام 1998 في الولايات المتحدة الأمريكية.

- **المتطلبات السياسية** : حيث تترجمها وجود إرادة سياسية داعمة لإستراتيجية التحول الالكتروني، ومساندة لمشاريع الإدارة الرقمية ، عن طريق تقديم العون المادي ، والمعنوي المساعد على اجتياز العقبات وتطوير برامج التحول الالكتروني والإدارة الرقمية.

إذ تمثل مبادرة الإدارة الرقمية العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة على الصعيد العربي إحدى النماذج التي وجدت تجنيد سياسي ، وإرادة لدى القيادة، حيث انطلقت مبادرة دبي عام 1999 بموجب إعلان رسمي أصدره الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي ، إذ سرعان ما تحولت المبادرة إلى واقع ملموس عبر برنامج عمل يقوم على نقاط منها [1]:

اعتماد قناة موحدة لخدمة العملاء ، بالتعاون مع إدارة الخدمات الالكترونية ، من أجل تعزيز مستويات الكفاءة والفعالية

- ✓ تبسيط عمليات الحصول على الخدمات الحكومية اعتمادا على إحداث التقنيات
- ✓ ابتكار خدمات حكومية جديدة وربط بيئات العمل في الدوائر الحكومية ، لتحقيق التكامل الذي يمهد الطريق لمبدأ حكومة بلا أوراق وبدون طابور .
- ✓ تحديث الإجراءات الحكومية ووضع مقاييس متقدمة .
- ✓ توعية المجتمع بجدوى التحول الرقمي ، وضمان الحد الأدنى من المعرفة ، بكيفية استخدام الأدوات التي تمكنهم من الحصول على خدماتهم من الدوائر الحكومية.

- **المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية** : إذ تشمل العمل على خلق تعبئة اجتماعية مساعدة ومستوعبة لضرورة التحول للإدارة الرقمية ، وعلى دراية كافية بمزايا تطبيق الوسائل التقنية في الأجهزة الإدارية ، مع الاستعانة بوسائل الإعلام ، وجمعيات المجتمع المدني في دعم اللقاءات والندوات والتجمعات التحسيسية الخاصة بنشر فوائد تطبيق الإدارة الرقمية وبرمجة حصص تدريبية على استعمال الآلات التقنية في مختلف المستويات التعليمية (ثقافة

1 – علي ، السيد الباز ، الحكومة الالكترونية والإدارة المحلية ، الإدارة المحلية الإلكترونية العربية ، متاح في www.arablawinfo.com . يوم 2020/03/19 على الساعة 17:45

تكنولوجية) ، مع ضرورة توفير المخصصات المالية الكافية لتغطية الإنفاق على مشاريع الإدارة الرقمية ، دون إهمال الاستثمار في ميدان تكنولوجيا المعلومات والإتصال وإيجاد مصادر تمويل لها تمتاز بالديمومة على المستوى المركزي والمحلي.

- **متطلبات البنية التحتية للإتصالات :** ترتبط بإيجاد حواسيب إلكترونية ونظم بيانات متكاملة وأكشاك الكترونية في الأماكن العمومية ، والهواتف والفاكسات ، وتعمل بنية الاتصالات على زيادة الترابط بين مختلف الأجهزة الإدارية داخل الدولة . و تمثل "رؤية الملك عبد الله الثاني عربيا إحدى الاستراتجيات المحورية في تطبيق الإدارة العامة الرقمية من خلال التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، التحول إلى اقتصاد المعرفة ، والإستفادة من الموارد البشرية ورأس المال ، و الإهتمام بإصلاح القطاع العام ، واستخدام التكنولوجيا كأداة تمكينية"[1]، وتختلف متطلبات الإدارة الرقمية بين مبادرة الكترونية وأخرى ، وهذا حسب برامج التحول الرقمي ، وتبعا لحجم المشروع الذي يستهدف الأتمتة الكلية ، أو الجزئية لوظائف وأنشطة المنظمات الإدارية، إذ ينطوي نموذج الإدارة الرقمية على عدد من المرتكزات تمثل بناء شبكي متماسك وأنظمة الكترونية تمكنها من أداء وظائفها المختلفة ، فبلوغ الأهداف المسطرة في نظام الإدارة الرقمية إنما يقتضي بالأساس ضرورة توفير البنى التحتية ومختلف الدعامات الرئيسية لهذا النموذج ، والتي يمكن تناولها بشكل مركز في هذه النقاط :

- **البناء الشبكي للإدارة الرقمية.**

يقدم البناء الشبكي للإدارة الرقمية تنوعا من الشبكات الإلكترونية تأخذ أشكالا مختلفة ، تبعا لطبيعة الإدارة ومستوى جاهزيتها ، والتي تشمل غالبا الشبكات التالية:

- ✓ شبكة الانترنت: وهي شبكة معلوماتية عالمية، تمثل توصيلات تعاونية للعديد من شبكات الحاسبات الآلية، مكونة بذلك من حواسيب آلية مختلفة، تم توصيلها بطريقة مبسطة وسهلة، بحيث تبدوا وكأنها قطعة واحدة ، أو نظام واحد[2] .

1- Naffa , khaldoun , "Jordan e – government programme" , Jordan e – government initiative , Jordan , septembre 2005 , p 01 .

2- عبد الفتاح ، بيومي حجازي ، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية ، الكتاب الأول ، النظام القانوني للحكومة الالكترونية ،

الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي، 2003 ، ص 124 ، نقلا عن: علي ، محمد شمو ، التكنلوجيا الحديثة والاتصال الدولي والانترنت ، الشركة الدولية للابحاث والنشر، جدة ،بدون تاريخ ، ص 322 وما بعدها .

ومن أهم الخدمات التي تقدمها الانترنت للإدارة الرقمية يمكن أن نذكر[1]

– خدمة منتديات الحوار(News Group): والتي تشمل خدمة تدعم كثيرا من المتحاورين الذين يتواصلون حول موضوع معين عبر شبكة الانترنت.

خدمة (File Transfer protocol)

خدمة المحادثات (Chating) إذ تتمثل وسيلة التخاطب بين شعوب العالم ، وتقدم تبادل الملفات ، خدمة التخاطب مجانا ، وفق أنماط ثلاثة:

– خدمة المحادثات المقروءة بواسطة الطباعة على الشاشة

– خدمة المحادثات المسموعة بواسطة الصوت اللاقط وتستخدم غالبا مع الطباعة

– ا لمحادثات المرئية عن طريق الكاميرات (يشاهد كل طرف الآخر)

كما توفر الانترنت خدمات أخرى تسهل عمل الإدارة الرقمية والتي منها :

خدمة الاتصال عن بعد(Telecommunication network) حيث تمثل برنامج تبادل المعلومات وفق نماذج مختلفة ، فقد يكون الاتصال بواسطة الهواتف ، الميكروويف ، بواسطة الأقمار الصناعية .

– خدمة البريد الالكتروني: هو احد أوجه استخدام الانترنت ، فالرسالة الالكترونية المنقولة عبر البريد الالكتروني لا يستغرق وصولها سوى ثوان إلى أي رقعة من العالم ، وتأخذ رسائل البريد الالكتروني أشكال متعددة ، بحيث تكون في صورة بيانات ، بحوث ، كتب أو ملفات فيديو فضلا عن إمكانية التحاور ، والمناقشة للكثير من المواضيع والدخول إلى مجالات عديدة بواسطة البريد الالكتروني[2] .

خدمة شبكة الويب(www.world-wide-web) إذ تشمل الجزء الغني بالمعلومات في شبكة الانترنت إذ يفوق عدد الحواسيب المزودة لشبكة الويب حاليا 12000 حاسوب مزود

1– عبد الرحمن ، سعد القرني ،" تطبيقات الإدارة الالكترونية في الأجهزة الأمنية دراسة مسحية على ضباط شرطة منطقة الرياض" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2007 ، ص 29 .

2– محمد، محمود الطعامنة ، طارق ، شريف، العلوش،الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي،الأردن،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2004،ص 103–104

تتقاسم ملكيتها جامعات ، ودور نشر،وشركات كبرى ، وتتضمن تلك الحواسيب صفحات من المعلومات في مجالات متعددة (نصوص ، صور، أصوات) وهي مبوبة بطريقة يسهل الوصول إليها ،وبواسطة نقر مفتاح الفأرة يمكن للمتصفح التحول من حاسوب في كندا ، إلى آخر في نيوزيلندا[1] ، وبالتالي لعبت شبكة الانترنت دورا بارزا في التمهيد لخدمات الإدارة الرقمية ، وقدمت لها العديد من التسهيلات في ظل تطور التقنية الحديثة ، وإعادة النظر في شكل وأسلوب الإدارة التقليدية.

الشبكة الداخلية للمنظمة (الانترانت) ((Intranet)هي شبكة الشركة الخاصة (private) ، وتعتمد على تقنية الانترانت ، وتقوم الشبكة الداخلية للمنظمة بتقديم كل المعلومات التي يحتاجها كل العاملين داخل المنظمة ، من معلومات داخلية ، فهي تقتصر على العمال الذين ينتمون للمؤسسة لا يمكن لغيرهم الدخول إلى مواقع الشبكة ، وتقدم لشبكة الانترانت حماية وسيطرة ورقابة عالية على مواردها من المعلومات ، بواسطة ما يطلق عليه جدران النار. (Fire Wales)

الشبكة الداخلية للمنظمة والعملاء (الاكسترانت) : ((Extranet) هي عبارة عن شبكات انترانت داخلية، توسعت وامتدت خدماتها إلى مستخدمين خارجيين، مخولين من داخل المنظمة الداخلية، والإكسترانت تمثل شبكة محمية دورها الربط بين المنظمة ، أو الشركة ، أو المجهزين، أو الشركات[2] ،إذ ينبغي على المستخدمين لشبكة الاكسترانت تقديم كلمة المرور(Pass word) لأنها منظمة خدماتها لا توجه إلى كل الناس ، بقدر ما أن استخدامها مخصص لفئة معينة.

مما سبق يمكن القول أن الشبكات الثلاث الانترنت ، الانترانت ، الاكسترانت هي شبكات

تعمل بالتوازي ، وتتوفر على عنصر التكامل فشبكة الانترنت لها ارتباط بشبكة المنظمة الخارجية ، كما أن شبكة الانترانت تعتبر حجر الأساس ، ونقطة الانطلاق الأساسية إلى شبكة المنظمة الخارجية ، ومن شبكتي (الانترنت والإكسترانت) يتم الاعتماد على تكنولوجيا

1 علاء عبد الرزاق السالمي، نظم إدارة المعلومات، المؤسسة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، الطبعة الثالثة،2013، ص،270-269.

2- عبد الستار، العلي ، وآخرون ،المدخل إلى إدارة المعرفة ، عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2006 ، ص 240.

المعلومات للإنتقال بالمنظمة إلى مستوى العمل بالإدارة الرقمية، سواء في بيئتها الداخلية، وفي إدارة علاقاتها مع بيئتها الخارجية[1] .

وبالتالي تظهر أهمية البناء الشبكي للإدارة الرقمية من حيث ما يوفره من غطاء ، يمثل روابط اتصال متناسقة ، تتحد في إقامة نظام المعالجة المعلوماتية ، والتي تتيح التواصل ، وتقديم الخدمات على الخط مباشرة ، مع الاختلاف في ما يمكن أن تقدمه الشبكات الثلاث لواقع لإدارة الرقمية.

1 – سعد غالب ياسين– الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية– الرياض: مركز البحوث، 2005،ص 68–69.

المبحث الثاني : مراحل تطبيق الرقمنة وأثرها على عصرنة الإدارة

إذا كان تطبيق الإدارة الرقمية دفعة واحدة يؤدي إلى خلل في إستراتيجية التطبيق كون الانتقال نحو واقع معين يرتبط دائما بتهيئة الظروف والمناخ الملائم ، فان أفضل سيناريو للوصول إلى تطبيق سليم لإستراتيجية الإدارة الرقمية ، هو العمل على تقسيم خطة الوصول إلى المرحلة النهائية للإدارة الرقمية أوالالكترونية، بما يتماشى والظروف المحيطة بالمنظمات والهيئات الإدارية التي تشهد عملية التحول الرقمي والذي سوف يكون له تأثير واضح على الإدارة والمبادئ التي تحكمها وعلى نوعية الخدمات المقدمة من جانبها للجمهور .

المطلب الأول : الإنتقال من إدارة تقليدية إلى إدارة رقمية

لقد قدمت العديد من الإسهامات الفكرية حول المراحل الأساسية لتطبيق الإدارة الرقمية حيث ترى إحدى هذه الإسهامات ، أن التحول الناجح من نموذج الإدارة التقليدية التي تتصف بجمود الهيكل التنظيمي والروتين المميز للوظائف والأنشطة ، والتعقيد البيروقراطي الناتج عن تضخم الأجهزة الإدارية، وزيادة مستوياتها التنظيمية إلى نموذج الإدارة الرقمية ، لابد أن يمر بمراحل ذات أهمية ، والتي تشمل ما يلي[1]:

الفرع الأول: مرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة

حيث يتم خلال هذه المرحلة تفعيل الإدارة التقليدية ، ومحاولة تنميتها وتطويرها ، وذلك بالتوازي مع عملية الشروع في تنفيذ مشروع الإدارة الرقمية إذ يستطيع المواطن بذلك تخليص معاملاته ، وإجراءاته بشكل سهل وبدون أي روتين ، أو مماطلة ، في الوقت الذي يستطيع فيه كل فرد يملك حاسب شخصي ، أو عبر الأكشاك ،الاضطلاع على نشرات المؤسسات والإدارات والوزارات واحدث البيانات والإعلانات عبر الشبكة الالكترونية ، مع إمكانية طبع أو استخراج الاستمارات اللازمة ، وتعبئتها لانجاز أي معاملة.

1 – حسن باكير، علي ، "المفهوم الشامل للإدارة الالكترونية "،مجلة آرءا حول الخليج ، الإمارات العربية المتحدة ،العدد23 مركز الخليج للأبحاث،2006 ، متاح في، http// alibakeer.maktooblog.com/85589%D8 يوم 2020/04/16 على الساعة 22:46

الفـرع الثاني: مرحلة الفاكس والتلفون الفاعل

تعد هذه المرحلة هي المرحلة الوسيطة ، والتي يتم فيها تفعيل تكنولوجيا الهاتف والفاكس ، حيث يتمكن المتعامل أو المواطن الاعتماد على الهاتف المتوفر في كافة الأماكن والمنازل والذي يوفر خدمات بشكل معقول التكلفة ، إذ يمكن الأفراد من الاستفسار عن الإجراءات ، والأوراق والشروط اللازمة لانجاز أي معاملة بشكل سهل ، كما يمكن للأشخاص في هذه المرحلة استعمال الفاكس لإرسال واستقبال الأوراق والاستمارات وغيرها، وفي هذه المرحلة يكون اغلب الأفراد ، أو المتعاملين وطالبي الخدمة العامة ، قد اكتسبوا تجربة فيما يتعلق بنمط الإدارة الرقمية.

إن اكتساب تجربة أولية للتعامل عن طريق تقنيات الإدارة الرقمية يؤدي بكبار التجار والإداريين والمتعاملين في هذه المرحلة ، إلى التمكن من انجاز معاملا□م عن طريق الشبكة الالكترونية ، نظرا لأن عدد مستخدمي الانترنت في هذه المرحلة يكون متوسط ، كما من الطبيعي أن تكون التعرفة في هذه المرحلة أكبر من الهاتف والفاكس .

الفرع الثالث مرحلة الإدارة الرقمية الفاعلة

هي المرحلة الأخيرة وفق ما يرى أصحاب هذا الإتجاه ، والتي يتم من خلالها التخلي عن الشكل التقليدي للإدارة ، بعد أن يصبح عدد المستخدمين للشبكة الالكترونية ما يقارب 30 بالمائة من المواطنين ، ويجب أن يصاحب ذلك توفر الحواسيب ، سواء بشكل شخصي ، أو عن طريق الأكشاك ، أو في مناطق عمومية ، بحيث تكون تكلفتها أيضا معقولة ويسيرة لجميع المواطنين ، مما يتيح ويمكن كل الأفراد من استعمال الشبكة الالكترونية لإنجاز أي معاملة إدارية ، وبالشكل المطلوب و بأسرع وقت ، وأقل جهد ، وأقل تكلفة ممكنة ، وبأكثر فعالية كمية ونوعية (جودة) ، وبذلك يكون الرأي العام قد تفهم الإدارة الرقمية ، تقبلها ، وتفاعل معها ، وتعلم طرق استخدامها .

والملاحظ للمراحل الخاصة بالتحول للإدارة الرقمية الالكترونية التي يقدمها أصحاب هذا التوجه يجد أنها ركزت على خطة انتقال تساعد على إندماج المجتمع بشكل تدريجي ، لكي يكون هناك تقبل طوعي لإستراتيجية الإدارة الرقمية ، بما يؤدي إلى تخفيض شدة مقاومة التغيير التنظيمي، التي تنتج غالبا عندما يكون هناك مشروع يتعلق بتحول جذري ، ومفاجئ في الأساليب الإدارية.

إن وجهة النظر سابقة الذكر قد أولت اهتماما بالمعدات ، والأجهزة الالكترونية اللازمة وهذا شيء منطقي ، انطلاقا من أن التحول للإدارة الرقمية يتطلب توفير البنية التحتية الداعمة للأعمال الالكترونية ، غير أن ذلك لا يمكن أن يفتح المجال واسعا لإنجاح مبادرات الإدارة الرقمية، لأن هذه الأخيرة تتطلب بالأساس وجود وعي ثقافي ، ومستوي علمي مناسب يتماشى وبيئة العمل الرقمي ، فمراحل التحول نحو الإدارة الرقمية لابد أن يصاحبه القضاء على الأمية الالكترونية ، عن طريق بناء مجتمع معلومات، و تكوين حلقات التواصل الإلكتروني.

مقابل ذلك تتجه بعض الدراسات في تحديد مراحل التحول للإدارة الرقمية إلى طريقة تصنيف الخدمات الالكترونية ، ووضعها في شكل الكتروني على شبكة الانترنت ، وتبعا لذلك يمكن اختصار عملية التحول للإدارة الرقمية وفق ما تراه هذه الدراسات في الآتي[1]:

- الخدمات على الانترنت بطريقة صحيحة تبعا لنوع الخدمة وتشمل:
  - ✓ خدمات شخصية ، خدمات تجارية ، خدمات تعليمية ، خدمات صحية
- الخدمات الالكترونية تبعا لمراحل العمر وتشمل :
  - ✓ خدمات طلب شهادة ميلاد، الكشف الطبي ، الالتحاق بالمدارس ، خدمات التجنيد ، خدمات انتخابية ، خدمات التشغيل والتوظيف
- الخدمات الالكترونية تبعا لنوع المستفيدين من الخدمة وتشمل:
  - ✓ خدمات فردية تقدم للمواطنين ، خدمات مؤسسية تقدم للشركات وللنوادي.

ويركز أصحاب هذا الاتجاه دائما على ضرورة توفير بعض الميكترمات الضرورة ، والتي يجب أن تكون مصاحبة لكل مراحل التحول نحو خدمات الإدارة الرقمية والتي تتجسد في الآتي:

- يجب البدء بالقطاعات الأكثر إلحاحا والقضاء على الهوة بين النظري ، والتطبيقي ، وامتلاك الكوادر البشرية المؤهلة
- يجب الحفاظ على أمن المعاملات والتعاملات
- يجب توفير التمويل الكافي بالبحث عن مصدر رسوم دائمة لسد نفقات التشغيل
- توظيف العناصر الماهرة ، وإشاعة ثقافة التدريب ، ونشر الثقافة الالكترونية المبسطة والمتقدمة

1- عبد الرحمن ، تيشوري ، " الإدارة الالكترونية" ، الحوار المتمدن ، العدد 1418 ، متاح في : http// www. Ahewar .org/ debat/ show.art.asp? aid = 53793 يوم 2020/05/29 على الساعة 11:02.

- توعية المواطنين والإدارات الحكومية بفوائد وعوائد الإدارة الرقمية

لقد حاول هذا الاقتراح أن يلم بجملة من المراحل الضرورية الخاصة بتطبيق مبادرة الإدارة الرقمية ، غير أنه يركز بشكل جلي على تقنية الانترنت كشبكة معلومات يمكن أن يتم الاستناد إليها في تقديم الخدمات الالكترونية ، و يهمل بعض التقنيات الأخرى ، والتي هي ضرورية في البناء الهيكلي للإدارة الرقمية ، مثل شبكات الانترانت والاكسترانت وخطوط الهواتف سواء الثابت أو النقال وكذا تقنية الفاكس.

في حين تركز إحدى الدراسات التي تناولت موضوع الإدارة الرقمية الحكومية (الحكومة الالكترونية) على ضرورة توفير ثلاث خطوات متكاملة في تطبيق الحكومة الرقمية تشمل الآتي[1]:

البدء في عملية ربط كافة المكاتب داخل كل وزارة على حدى إلكترونيا

- تعزيز عملية التشبيك الالكتروني بين كافة الوزارات في الدولة
- تعزيز نظم اتصال هذه الوزارات بمؤسسات الحكومة

مما سبق يمكن اقتراح بعض الخطوات التي يمكن أن تعبر عن عملية انتقال سلسة ، وناجحة في تطبيق الإدارة الرقمية والتي يمكن حصرها في هذه النقاط:

1/ إحداث تحول نوعي ليس بمكننة الوظائف الحكومية فحسب ، بل بالتأسيس تمع معلومات له القدرة على التعامل مع المستجدات التقنية

2/ خلق شراكة بين جل القطاعات والمؤسسات ، بما فيها المؤسسات العامة ، والخاصة التي يجب أن تتقاسم عمليات التحضير ، والإعداد لمرحلة التحول نحو الإدارة الرقمية.

3/ ضرورة خلق البنية التقنية والتحتية مع مراعاة عنصري الأمن المعلوماتي ، والخصوصية أثناء تطبيق الإدارة الرقمية.

4/ تبويب المعلومات: إذ يكتمل هذا العنصر بإيجاد محتوى معلومات كامل مع تيسير الوصول الجماهيري لمختلف تلك المعلومات ، وإقامة نظام تصنيف واضح على مواقع خدمات الإدارة الرقمية (مثل تحديد الشرائح المستهدفة بالخدمة ، وهو ما يعرف بالعملاء ؛ والتبويب الدقيق والواضح لأنواع الخدمات المدنية)

---

1 – صلاح ، مصطفى قاسم ، " التحديات الأمنية للحكومة الالكترونية (دراسة مسحية لتجربة دبي في دولة الامارات العربية المتحدة)" ، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الإدارية ، قسم العلوم الإدارية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية . الرياض ، 2003 ، ص 51

5/ التأسيس لنظام قانوني كفيل بحماية الإدارة الرقمية من مخاطر البيئة الرقمية مثل (مخاطر القرصنة والتجسس الالكتروني) ؛هدف إزالة تخوف المتعاملين من مخاطر العمل الالكتروني ، وما يمكن أن يلحقه من أضرار على مصالحهم أثناء انجاز تعاملاتهم مثل (تهديد امن البيانات والمعلومات الشخصية التي يقدمها كل عميل وطالب للخدمة على شبكات الإدارة الرقمية المختلفة

وتمثل مراحل الانتقال أنفة الذكر نقطة أساسية ، وهامة في تطبيق الإدارة الرقمية، والتي يولى لها قادة مبادرات التحول الرقمي اهتماما بالغا ، وهو ما يجعل العديد من تلك المبادرات تركز مسبقا على توفير كل الشروط اللازمة ، لتحقيق الأهداف المسطرة في برامج ومخططات مشروع الإدارة الرقمية[1] .

المطلب الثاني : أثر الرقمنة على عصرنة الإدارة

في ظل التطورات التقنية المتلاحقة في عالمنا اليوم، أصبح من المهم ومن الضروري لأي دولة أن تستثمر تلك التقنيات الخاصة بالاتصالات والمعلومات في تطوير المرفق العام، فأصبحت تتجه بشكل سريع إلى نظام الإدارة الرقمية، " فالمرافق العامة هي مشروعات تستهدف تحقيق النفع العام تحتفظ حكومة بكلمة العليا في إنشائها وإدارتها وإلغائها، وقد بلغت المرافق العامة من الأهمية ما جعل أحد أعمدة الفقه الفرنسي– **ليون ديجي**" يعتبر الدولة نفسها مجرد مجموعة من المرافق العامة، لا تتمتع بحقوق وامتيازات السلطة العامة إلا في إطار هذه المرافق وبسبب إقامتها وتشغيلها ونظرا لاعتماد الأفراد على المرافق العامة في أداء خدمات حيوية مثل " استخراج الوثائق الرسمية من البلدية أو الاشتراك في خدمات الانترنت لدى مؤسسة اتصالات أو استخراج الوثائق الضريبية لدى مصالح الضرائب بصفة منتظمة أصبح من الواضح أن هذه المرافق العامة تقوم على قواعد أو مبادئ تضبط سيرها، منها مبدأ دوام سير المرفق العام، ومبدأ المساواة أمام الجمهور، ومبدأ قابلية المرفق العام للتغيير أو التعديل وفق مقتضيات المصلحة العامة.

ولما كان المرفق العام يدار بشكل تقليدي بما يعني ذلك من بطئ شديد في أداء الخدمة وزيادة في التكاليف والأعباء سواء على الإدارة أو على المواطنين، فإن نظام الإدارة الرقمية يتيح إدارة المرفق العام بشكل إلكتروني رقمي سهل ومرن، وسوف نبين أثر نظام الإدارة الرقمية على هذه المبادئ التي تحكم المرفق العام.

1 – – سعد غالب ياسين، مرجع سابق ، ص 89.

الفرع الأول: أثر الإدارة الرقمية على مبدأ سير المرفق العام بانتظام واضطراد

وهو يعني استمرار المرفق العام في أداء عمله بصورة منتظمة لإشباع الحاجات العامة للأفراد وذلك لكونه يقوم بأداء خدمات أساسية لهؤلاء الأفراد يتوقف عليها شكل كبير في تنظيم شؤونهم، ومن ثم فان تعطل هذه المرافق يؤدي إلى اختلال واضطراب في حياة الجمهور ويساعد نظام الحكومة الرقمية على هذا المبدأ بصورة أكبر من النظام التقليدي، حيث يستطيع الفرد صاحب الخدمة أن يحصل عليها وذلك في أي وقت من الأوقات من خلال دخوله الموقع الالكتروني للجهة المجودة بها الخدمة[1].

ومثال ذلك " فيما يخص المطبوعات الجبائية (G12) يمكن للمكلفين بالضريبة الالتحاق بالموقع الإلكتروني DGI.DZ DGLMF. GOV. DZ لسحب هذه الوثيقة الجبائية دون التقدم مباشرة إلى مصالح الضرائب ، يلاحظ أن استخدام نظام الإدارة الرقمية يساعد في التخفيف أو حتى القضاء على النتائج المترتبة عن مخالفة هذا المبدأ.

ففي حالة إضراب الموظفين وامتناعهم عن أداء الخدمة فإن الخدمات لا تتأثر حيث يستطيع طالب الخدمة الحصول عليها حتى في حالة عدم وجود الموظفين أصلا من خلال دخوله إلى شبكة المعلومات ليلا أو نهارا والحصول على الخدمة بطريقة آلية، كما لا تؤثر حالات الاستقالة أيضا على استمرارية المرفق العام في أداء خدماته بصورة دائمة ومنتظمة وذلك لكون الخدمة تؤدى إلكترونيا، إضافة لذلك في الحالات الطارئة مثلا فإن الخدمات العامة في المنظور التقليدي تتأثر وتتوقف مثال ذلك (حدوث تجمهر شعبي أمام مقر الدائرة) لكن في حالة الإدارة الرقمية فإن المرفق العام يحافظ على سيرورته بشكل عادي ومنتظم.

إن من شأن الإدارة العامة الرقمية أن تجعل من دوام سير المرفق العام يتجه في التطبيق إلى الأحكام، حيث لا تحديد لمواعيد فتح مكاتب الموظفين أو إغلاقها، وإنما يعمل المرفق على مدار الساعة لا يتوقف اللهم إذا حدث عطل فني للتقنية اللازمة للاستفادة من خدماته .

"كما يمكن للمواطن الحصول على المعلومات المطلوبة عن طريق خدمة التلفون المبرمج الذي يعمل تلقائيا للرد على استفسارات العملاء في أي وقت، كما يستطيع الموظف أن يرد

1- قانون رقم 2000/03 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية المؤرخ في 05 جمادى الأولى 1421 الموافق ل05 غشت عام 2000 ، ج ر، ع 48 بتاريخ 08 جمادى الأولى 1421 هـ الموافق لـ 06 غشت 2000.

على استفسارات المواطنين من خلال الرسائل التي يرسلونها من خلال البريد الالكتروني وذلك دون تقيد هذا الملف بأوقات العمل الرسمية "[1].

ومن بين بعض التطبيقات الحديثة في هذا الشأن في الجزائر اختيار المواقع السكنية بالنسبة للمكتتبين في وكالة AADL 2 مباشرة من الموقع الإلكتروني المقترح .

وكذلك يمكن الدخول على المواقع الإلكترونية المتعلقة بالوزارات والإدارات الخدمية للاستفادة من خدماتها الكترونيا على مدار الساعة وسوف يؤدي نظام الإدارة الرقمية إلى تعامل المنتفعين مع المرفق العام وهو مطمئنون إلى عدم سماعهم مقولة (إن مواعيد العمل قد انتهت أو نحو ذلك) فالفرد يمكنه الدخول إلى شبكة المعلومات منتصف الليل لمعرفة الإجراءات والمعلومات الخاصة بإنجاز معاملة أو قضاء مصلحته أو معرفة شروط توظيف أو آجال إيداع الملفات.

إن نظام الإدارة العامة الرقمية سوف يؤدي إلى التطبيق المحكم لمبدأ دوام سير المرفق العام بانتظام من خلال توفير البوابات الالكترونية التي تقدم خدماتها على شبكة الانترنت24/24 سا دون إجازات أوعطل وتحرير الجمهور من مشاكل الطابور والصف والتجمع أمام الشبابيك، وتكون النتيجة النهائية سرعة للإنجاز بأقل تكلفة ممكنة[2].

الفرع الثاني: أثر الإدارة الرقمية على مبدأ المساواة أمام المرفق العام

ويعني أن المواطنين متساوون أمام المرافق العامة ما توافرت فيهم الشروط المطلوبة، سواء فيما يتعلق بالانتفاع بخدماتها أم فيما يتصل بتحمل أعبائها وذلك بصرف النظر عما قد يوجد بينهم في اختلافات لا تتعلق بالشروط القانونية المستلزمة ودون تمييز بينهم بسبب الجنس أو الدين أو الرأي.

مما لا شك فيه أن تطبيق نظام الإدارة الرقمية يؤكد ويدعم مبدأ المساواة بصورة كبيرة جدا وذلك حيث تقديم الخدمة آليا أو إلكترونيا، وهذا من شأنه عدم التمييز بين الأفراد في الحصول على هذه الخدمة، فكل من يستطيع التعامل مع الحاسب الآلي تمكنه الحصول على الخدمة المطلوبة ومن جهة أخرى فإن استخدام هذا النظام يساعد على التخلص والقضاء على حالات المحاباة والوساطة في تقديم الخدمات والتي كانت تميز بين الأفراد وفقا لمدى علاقتهم بالقيادات الإدارية، كما أن هذا النظام يقضي على حالات الرشوة التي كانت منتشرة بين الموظفين

1 – أحمد درويش، الشفافية والنزاهة حلمنا القادم، نشرية تكنولوجيا الإدارة، ع 08 مصر، فيفري مارس2007. ص،ص 20–21.

2_Zhiyuan Fang, E – government in digital , concept, practice, PARIS 2002

العموميين، إلا أنه وبتطبيق هذا النظام في هذا الشأن، فلا تكون مواجهة مباشرة بين الفرد وطالب الخدمة والموظف العام، ومن ثم فلا يوجد مجال لرشوة موظف في هذا الشأن.

ويعلق المواطنين آمال كبيرة على نظام الإدارة الرقمية في تحقيق مبدأ المساواة أمام المرفق العام بصورة عملية بمنع أو التقليل من التميز بين الأفراد على أساس العلاقات الشخصية والقرابة والانتماء السياسي وغيرها من الأمور التي يتطلبها حياد الإدارة.

وفي الجزائر قررت وزارة الداخلية التعامل بنظام الرسائل القصيرة (SMS) فيما يخص التسيير الإداري في الجماعات المحلية في محاولة لاستئصال ظاهرة البيروقراطية، حيث سيتم في هذا الصدد تبليغ المواطنين بكل المستجدات في الإدارة المحلية بواسطة الرسائل النصية القصيرة، والتعامل بواسطتها فيما يخص استخراج الوثائق الإدارية، ويتلقى المواطنين الذين يودعون ملفات الحصول على الوثائق الإدارية الحديثة من جوازات السفر وبطاقات تعريف بيومترية أو حتى البطاقات الرمادية، رسائل قصيرة عن طريق خدمة ((SMS) للتقدم أمام المصالح الإدارية المختصة لسحبها، علما أن أصحاب الملفات يودعون أرقام الهواتف ما يسهل عملية الاتصال بهم، ودعا وزير الداخلية والجماعات المحلية موظفي القطاع إلى ضرورة التعامل بالنزاهة والشفافية والمساواة في العمل من أجل القضاء على كل أشكال البيروقراطية وقد بدأ ذلك يترجم من خلال اتخاذ سياسات شاملة وواسعة ومتعددة الاتجاهات تمثلت في عصرنة المرفق العام الإداري وخدماته والتحكم في تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال وكذا ترقية المرافق العمومية الجوارية[1].

فالإدارة العامة الرقمية ستجعل جميع المتعاملين مع المرافق العامة متساوين في إتباع إجراءات الحصول على هذه الخدمات.

1/ الإلمام بالمعرفة والدراية الإلكترونية

بالرغم من أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال صارت هي مودة العصر وأن المرافق العمومية والمدارس اكتظت بالأجهزة الإلكترونية الحديثة وشبكات الر بط والانترنت، إلا أنه يلاحظ أن عدد كبير من الأفراد لا يملكون جهاز كمبيوتر ولا يجيدون التعامل مع المواقع الإلكترونية عبر الانترنت، لذا فنجاح نظام الحكومة الرقمية وتوصيل الخدمات عن طريق الانترنت إلى المستفيدين يقتضي توفير البنية التحتية والأجهزة الإلكترونية اللازمة لذلك وجعلها في متناول

1 – بوخنوفة عبد الوهاب،المدرسة والتلميذ ،المعلم وتكنزلوجيا الإعلام والإتصال، رسالة دكتوراه،،قسم الإعلام والاتصال،جامعة الجزائر ،2007،ص66.

المواطنين الذين لا يملكون مثل هذه الأجهزة ويمكن ذلك من خلال إقامة عدد من الأكشاك الإلكترونية المتفرقة في كل وحدة محلية يستطيع طالب الخدمة من خلالها الحصول على الخدمة، وبعبارة أخرى ينبغي إنشاء أماكن عامة مجهزة بأجهزة الكمبيوتر تمكن المواطن العادي الذي لا يمتلك كمبيوتر في بيته من الدخول إلى شبكة الحكومة الرقمية والحصول على خدماتها[1].

هذا بالإضافة إلى أنه يجب على الجهات الإدارية أن تعلن عن موقعها الإلكتروني بصورة دقيقة وواضحة الإجراءات والخطوات اللازمة للحصول على الخدمة، على أن تكون هذه الخطوات موجزة وموضحة برسوم جرافيكية، ويتعلق مبدأ المساواة والمعرفة الإلكترونية ضرورة وجود وعي إلكتروني، ويتم ذلك من خلال القيام بحملة دعائية واسعة النطاق لإعلام المواطنين بوجود نظام الحكومة الرقمية ومجالات الاستفادة منه.

وتجدر الإشارة إلى أن تكنولوجيا مواقع الواجهة الصوتية تسمح بدخول أولئك الذين لا يستخدمون الكمبيوتر إلى الانترنت والاستفادة من نظام الحكومة الرقمية، فيستطيع الفرد الدخول إلى الانترنت من خلال الهاتف باستخدام الشبكة التي تعمل بواسطة الصوت[2].

إن بعض المواقع الالكترونية العامة تعتمد على توضيح خدماتها عن طريق مقاطع فيديو لتسهيل التواصل مع طالبي الخدمة وتحقيق أكبر قدر من المساواة في الاستفادة من خدماتها.

2/ حياد المرفق العام

" إذا كانت مشكلة الأفراد تتمثل في عدم الإلمام بالدراية والمعرفة الإلكترونية فإن مشكلة المرافق العامة فتتمثل في عدم حياد هذه المرافق، حيث قد تعمد بعض أجهزة المعارضة السياسية إلى الحيلولة بين المسئولين وبين الحصول على التمويل أو الدعم اللازم لإقامة[3]،

وتجهيز الموقع المناسب على الانترنت، ومن ثم فإن لنجاح الإدارة العمومية الرقمية لابد من نبذ التصرفات الشخصية أو الحزبية وذلك ما يؤدي في النهاية إلى رفع كفاءة هذه المرافق وتوزيع خدماتها على كافة المستحقين دون تفرقة .

1 –أبو بكر محمد الهوش ،المنظات الرقمية في العالم العربي،الدار العربية للنشر والتوزيع،القاهرة ،2009،ص 95.

2 – محمد الطعامنة ، طارق العلوش، المرجع السابق،ص 10–11

3– أسماء حسين حافظ ،تكنولوجيا الإتصالو الاعلام في عصر الفضاء الإلكتروني المعلوماتي والرقمي الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة،ط1،2008،ص 25.

الفرع الثالث: أثر الإدارة الرقمية على مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير

للإدارة أن تعدل تنظيم المرفق العام في أي وقت وبكل الوسائل لكي يتماشى مع التطوير العلمي والتكنولوجي، مراعية في ذلك تغير الظروف والتجاوب مع تقنيات الإدارة الحديثة، بحيث تستوعب الثورة الالكترونية ومواكبة روح العصر، على نحو يسمح بأداء خدماتها بيسر وسهولة وكفاءة في الوقت ذاته دون أن يكون لأحد الاعتراض على ذلك سواء من المنتفعين بالمرفق أو الموظفين فيه وتطبيقا لمبدأ قابلية المرفق العام للتغيير فإن في إمكان الإدارة تغيير في الطبيعة القانونية للمرفق كأن تحول شركة وطنية إلى مؤسسة عامة أو تفرض رسوما على المنتفعين بخدمات المرفق أو أن ترفع قيمتها أو تخفضها .

" لما كانت الإدارة التقليدية تقوم على الاستعانة بعدد كبير من الموظفين وذلك لتقديم الخدمات للأفراد وكان يتم استخدام الكثير من الأوراق والمستندات، ويحتاج إنهاء الخدمة إلى حصول على أكثر من توقيع أو تصديق على المستند المطلوب، وأن ذلك يرتبط بتواجد هؤلاء الموظفين في عملهم وبالحالة النفسية لهم، ولا شك أن هذه الظروف كان يترب عليها بطئ الإجراءات والتأخير في تقديم الخدمة[1].

وعليه فإن الانتقال من نظام الإدارة التقليدية إلى نظام الحكومة الرقمية يعد استجابة للمصلحة العامة التي تقتضي تطوير المرافق العامة وتدعيمها بالأجهزة الإلكترونية وتأهيل موظفيها، فالحكومة الرقمية هي التطبيق العملي لمبدأ مواكبة الإدارة للتطورات والمرافق العامة للمستجدات والتغيرات دون أن يملك الموظفون حق رفض هذا النظام بادعائهم باستقرار مراكزهم القانونية[2].

ولا ريب أن الوسائل التكنولوجية والإلكترونية الحديثة تفرض على الإدارة والأفراد مواكبة علوم العصر وتقنياته. حيث لم يعد مقبولا ممن يريد أن يحظى بمكانة في العلم أن يتخلف عن ركب المعرفة والتكنولوجية، إذن حق الإدارات القائمة على سير المرافق العامة أن تطلب من أشخاص القانون الخاص المتعاقدة معها لأداء عمل أو خدمة عمومية أن تستخدم أحدث الوسائل العلمية في تطوير خدمات المرافق العامة.

1- القانون 15/03 يتعلق بعصرنة العدالة المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436هـ الموافق لـ 01 فبراير 2015، ج ر ع 60 المؤرخة في 20 ربيع الأول 1436هـ الموافق لـ 10 فبراير 2015.

2 – القانون 15/04 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 هـ الموافق لـ 01 فبراير 2015 ج ر، ع 60 المؤرخة في 10 ربيع الثاني 1436 هـ الموافق لـ 10 فيفري 2015 .

ويلاحظ أن تطبيق هذا المبدأ يسمح للإدارة بتغيير إدارة المرافق العامة من النظام التقليدي إلى النظام الإلكتروني الرقمي وذلك بصرف النظر عن طريقة الإدارة المتبعة، سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة.

وعلى سبيل المثال في الجزائر بعد أن كانت العمليات الجراحية في المستشفيات بشكل عادي وتقليدي، لكن مع التطور العلمي فمع حلول ديسمبر 2016 ستعمم تقنية إجراء العمليات جراحية أو تقديم فحوصات بين المستشفيات عبر الأقمار الصناعية في المؤسسات الاستشفائية عبر الوطن حيث مع انتهاء جويلية2015 ثم الإنتهاء من ربط 18 مؤسسة استشفائية وتجنيد 200 طبيب، لكن مع تعميم العملية بكل المؤسسات الصحية سيتم تجنيد 1200 طبيب من جهة قال المدير العام للوكالة الوطنية لتسيير الإنجازات وتجهيز مؤسسات الصحة أنه سيتم في جانفي 2016 الشروع في عصرنة ورقمنة كل المستشفيات الجامعية عبر الوطن وتنظيم كل المصالح في أقطاب مثلما قامت به وزارة الدفع الوطني عن طريق المستشفى العسكري بعين النعجة.

إن التحول إلى النظام الرقمي يحقق فعالية كبيرة بالنسبة لحقوق المستفيدين من المرافق العامة أو المنتفعين منها، لأنه يسهل الحصول على هذه الحقوق بدقة عالية وسرعة في الإنجاز. إن الخدمات العمومية الرقمية الإلكترونية تساهم بفعالية لتقليل الحواجز المادية والتنظيمية واللغوية وتبسيط الشكليات الإدارية وتوضيح المصطلحات المستعملة، واحترام ضمانات المواطن في مواجهة الإدارة.

خلاصة الفصل الأول

إن من أهم مميزات هذا العصر، استخدام التقنيات الإلكترونية في الإدارة الحديثة، ومن بين هذه التقنيات التي نراها في كل شأن من شؤون حياتنا اليومية ظهور تقنية الإدارة الرقمية، حيث أصبح مصطلح الإدارة الرقمية من المصطلحات الحديثة والتي ظهرت نتيجة للثورة الهائلة في شبكة المعلومات والإتصالات والتي أحدثت تحولا "هاما" في الخدمات المقدمة، لاسيما في الإدارات العامة ويتجسد ذلك من خلال تحسين الخدمات وسرعة أدائها وجودةها، ومنه اعتبرت الرقمنة أحد الركائز المهمة لعصرنة الإدارة ، وعلى الرغم من تعدد تعريفات الرقمنة إلا أنه يمكن أن نستنتج أن المفاهيم السابقة تتشارك في أن عملية الرقمنة لا تعني فقط الحصول على مجموعات من النصوص الالكترونية وإدارتها، ولكن تتعلق في الأساس بتحويل مصدر المعلومات المتاح في شكل ورقي أو على وسيط تخزين تقليدي إلى شكل الكتروني، وبالتالي يصبح النص التقليدي نصا مرقما يمكن الاطلاع عليه من خلال تقنيات الحاسبة الآلية ، كما أن لجوء الدولة للرقمنة من أجل عصرنة إداراتها ، كان نتيجة دوافع متعددة، منها تسارع التقدم التكنولوجي والثورة المعرفية المرتبطة به وتوجهات العولمة نحو تقوية الروابط الإنسانية وتزايد الضغط الشعبي على الحكومات وتطلعات المواطنين وتقديم خدمات جديدة ومتطورة ، وإن هذا التعدد في الدافع لعصرنة الإدارة بما فيها الإدارة الجزائرية، لازمه توفير الإمكانات اللازمة لهذا الغرض والتي تعتبر من متطلبات الإدارة الرقمية وتتمثل أساسا في متطلبات سياسية واقتصادية ، واجتماعية، وثقافية وتقنية.

إن الوصول إلى ادرة رقمية عصرية ، تتطلب المرور بعدة مراحل بداية من مرحلة الإدارة التقليدية الفاعلة إلى مرحلة الإدارة الرقمية الفاعلة وهذا بدوره كان له الأثر البالغ على الإدارة ، حيث من المبادئ التي تحكمها من خلال : مبدأ سير المرفق العام بانتظام واضطراد، و مبدأ المساواة أمام المرفق العام و مبدأ قابلية المرفق العام للتغيير.

ومنه نستنتج أن الرقمنة أصبحت ضرورة حتمية لعصرنة الإدارة الجزائرية ،حتى تتماشى مع الثورة الحاصلة في تكنولوجية الإعلام والإتصال .

الفصل الثاني

مظاهر عصرنة قطاع العدالة في الجزائر من خلال رقمنته

في إطار توجه الجزائر نحو عصر المعلومات ومواكبة التطورات الحاصلة لترقية وظائف المؤسسات الحكومية و منظمات الخدمة العمومية ، تبنت إحداث سلسلة من التغيرات على وظائفها التقليدية في ظل التحول نحو إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال ضمن أنشطتها الخدمية ، بغية التجسيد الفعلي للتحول نحو مفهوم الحكومة الرقمية ،ومن ثما الخدمات العامة الرقمية الإلكترونية بحثا عن سبيل لترشيد الخدمة العمومية وعصرنتها من خلال استحداث تقنيات الرقمنة.

هذه الحركية داخل القطاعات العمومية حول تطبيقات الخدمة العامة الرقمية إستدعت تسليط الضوء عليها وإحاطتها بدراسة في قطاع العدالة بالجزائر بشكل خاص، وبشكل تطبيقي، وذلك من عرض الهيكل التنظيمي لقطاع العدالة خلال التطرق للمديرية العامة لعصرنة قطاع العدالة والإنجازات المحققة في إطار عملية التحول نحو إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال بهذا القطاع ورقمنته، ثم تسليط الضوء على ما وصل إليه مجلس قضاء سعيدة من إنجازات في ظل هذا التحول نحو الخدمة الإلكترونية ، وإنعكاساتها على جودة الخدمات التي يقدمها.

المبحث الأول: الهيكل التنظيمي لقطاع العدالة

يعتبر قطاع العدالة من بين القطاعات التي شهدت تقدما ملموسا بفضل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات و الإتصال ، و يدخل ذلك في إطار الخطة الوطنية لإصلاح قطاع العدالة الرامية إلى جعل العدالة في متناول المواطن بأكبر سرعة وأكثر فعالية ، ومنح القاضي الوسائل التقنية لإتمام مهامه على أحسن وجه ، هذا التوجه الذي خاضه قطاع العدالة بإدخال التكنولوجيا في وظائفه تمخض عنه العديد من الإنجازات ساهمت في تحسين جودة الخدمات التي يقدمها .

المطلب الأول : التنظيم القضائي في الجزائر

مرّ التنظيم القضائي الجزائري بعدة محطات أساسية أهمها مرحلة الإصلاح القضائي لسنة 1965 والذي كرس وحدة القضاء ، و استمر مدة معتبرة إلى غاية صدور دستور 1996 الذي تبنى نظام الإزدواجية القضائية (القضاء العادي والقضاء الإداري)[1] ، وقد نص القانون العضوي رقم 11/05 المتعلق بالتنظيم القضائي الجزائري في المادة الثانية على أنه:" يشمل التنظيم القضائي النظام القضائي العادي والنظام القضائي الإداري ومحكمة التنازع[2] (أنظر الشكل رقم 03) .

الفرع الأول: نظام القضاء العادي

يشمل نظام القضاء العادي حسب ما جاء في فحوى المادة الثالثة من القانون العضوي رقم 11/05 كل من: المحكمة العليا ، المجالس القضائية ، المحاكم.

1- المحكمة العليا: تم إنشاء المحكمة العليا سنة 1963 (القانون رقم 218/63 المؤرخ في 18 جوان 1963 المؤسس للمحكمة العليا) ، وهي أعلى مؤسسة قضائية تمارس تقييم أعمال المجالس والمحاكم وتضمن توحيد الإجتهاد القضائي للنظام القضائي على كامل التراب الوطني وتسهر على احترام القانون ، تختص في الفصل في الطعون بالنقض المرفوعة ضد القرارات والأحكام النهائية الصادرة عن المجالس والمحاكم[3] ،أي أنها تكتفي بمراقبة الأحكام القضائية

1 - وزارة العدل، التنظيم القضائي في الجزائر، في الموقع: https://arabic.mjustice.dz/?p=organ_judic_ar ، يوم 2020/03/17 على الساعة 15:16.

2 – القانون العضوي رقم 11/05 المؤرخ في17 جويلية 2005 ،المتعلق بالتنظيم القضائي، (الجريدة الرسمية ، العدد51 ،الصادرة في 13 جمادى الثانية 1426هـ الموافق لـ 20 جويلية 2005م)، ص06.

3 – وزارة العدل، التنظيم القضائي في الجزائر، مرجع سابق.

الصادرة عن الجهات القضائية التابعة للنظام الإداري الدنيا (المجالس والمحاكم) من الناحية القانونية دون الوقائع بحيث تفصل في الأحكام لا القضايا[1].

2- المجالس القضائية : نصت المادة الخامسة من القانون العضوي رقم 11/05 على:" يعد المجلس القضائي جهة إستئناف للأحكام الصادرة من المحاكم و كذا في الحالات الأخرى المنصوص عليها في القانون"، وكقاعدة عامة يعد المجلس القضائي الجهة القضائية ذات الدرجة الثانية التي تختص بالفصل في الطعون بالإستئناف المقدمة ضد المحاكم[2]، و بموجب الأمر المؤرخ سنة 1997 والمتعلق بالتقسيم القضائي تمت برمجة 48 مجلس موزع حسب التقسيم الإداري ، و يحدد التقسيم القضائي الإختصاص الإقليمي للمجالس الذي يبقى مختلفا عـــــن الإختصاص الإداري بالمعنى الضيق يعتبر المجلس هيئة قضائية للإستئناف و يفصل بشكل جماعي ، كما يضم رئيسا و رؤساء غرف و مستشارين و نيابة عامة و مصلحة كتابة الضبط ، و ينقسم كل مجلس إلى عدة غرف قد تتفرع إلى أقسام عند الاقتضاء[3].

3- المحاكم: تعد المحكمة قاعدة الهرم القضائي لأنها أول جهة قضائية تعرض عليها أغلب المنازعات وهي موجودة في دائرة إختصاص كل مجلس قضائي جزائري تشكل بالنسبة له الجهة القضائية الإبتدائية5 ، وتنص المادة 32 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية على أن "المحكمة هي الجهة القضائية ذات الإختصاص العام و تتشكل من أقسام ، يمكن أيضا أن تتشكل من أقطاب متخصصة ، تفصل المحكمة في جميع القضايا لاسيما المدنية والتجاريـــة والبحرية والإجتماعية ،والعقارية و قضايا شؤون الأسرة وتختص بها إقليميا"[4]

الفرع الثاني : نظام القضاء الإداري

تنص المادة الرابعة من القانون العضوي رقم 11/05 المتعلق بالتنظيم القضائي على أنه: "يشمل النظام القضائي الإداري مجلس الدولة و المحاكم الإدارية"[5].

1- مجلس الدولة: مجلس الدولة الجزائري مؤسسة حديثة النشأة (1998) و هو الجهاز المنظم لنشاط المحاكم الإدارية[6]، وقد جاء في فحوى المادة الثانية من القانون العضوي

1 - بوبشير محند أمقران ، النظام القضائي الجزائري. ا: ديوان المطبوعات الجامعية ، لجزائر2003 ،ص225.
2 - المرجع نفسه، ص216.
3 - وزارة العدل، التنظيم القضائي في الجزائر، مرجع سابق.
4 - القانون رقم 09/08 المؤرخ في 25 فبراير2008 ،المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، (الجريدة الرسمية ، العدد21 ،الصادرة في 17 ربيع الثاني 1429ه الموافق لـ 23 أفريل 2008م)، ص06.
5 - القانون العضوي رقم 11/05 ، سابق مرجع ، ص06. 2
6 - وزارة العدل، التنظيم القضائي في الجزائر، مرجع سابق.

رقم01/98 المتعلق بإختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله أن مجلس الدولة هيئة مقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية وهو تابع للسلطة القضائية ، يضمن توحيد الإجتماع القضائي الإداري في البلاد ويسهر على إحترام القانون ، يتمتع مجلس الدولة حين ممارسة إختصاصاته القضائية بالإستقلالية[1] ، كما نصت المواد 9-10-11 من نفس القانون أن مجلس الدولة يفصل إبتدائيا و نهائيا في[2] :

- الطعون بالإلغاء المرفوعة ضد القرارات التنظيمية أو الفردية الصادرة عن السلطات الإدارية المركزية والهيئات العمومية الوطنية والمنظمات المهنية الوطنية .
- الطعون الخاصة بالتفسير و مدى شرعية نزاعاتها من إختصاص مجلس الدولة.
- إستئناف القرارات الصادرة إبتدائيا من قبل المحاكم الإدارية في جميع الحالات ما لم ينص القانون على خلاف ذلك .
- كما يفصل في الطعون بالنقض في قرارات جهات القضائية الإدارية الصادرة نهائيا وكذا الطعون بالنقض في قرارات مجلس المحاسبة.

2- المحاكم الإدارية: أنشأت المحاكم الإدارية بمقتضى قانون رقم 02/98 المؤرخ في 30 ماي 1998 المتعلق بالمحاكم الإدارية لتحل محل الغرف الإدارية التي كانت تابعة للمجالس القضائية ، حيث جاء في المادة الأولى منه :" تنشأ محاكم إدارية كجهات قضائية للقانون العام في المادة الإدارية"[3] ، ونصت المادة 09 من نفس القانون على أنه :" تحال جميع القضايا المسجلة أو المعروضة على الغرف الإدارية للمجالس القضائية وكذا الغرف الإدارية الجهوية إلى المحاكم الإدارية بمجرد تنصيبها"[4]، تختص بالفصل إبتدائيا بحكم قابل للإستئناف أمام مجلس الدولة في جميع القضايا أيا كانت طبيعتها ، التي تكون الدولة أو الولاية أو البلدية أو إحدى المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية طرفا فيها.

- 3 -**محكمة التنازع:** أنشأت محكمة التنازع في الجزائر بموجب دستور 1996 و القانون العضوي رقم03/98 المؤرخ في 03 جوان 1998 المتعلق بإختصاصات محكمة التنازع و

1 – القانون العضوي رقم 01/98 المؤرخ في 30 ماي 1998 ،المتعلق بإختصاصات مجلس الدولة و تنظيمه وعمله، (الجريدة الرسمية ، العدد37 ،الصادرة في 06 صفر1419هـ الموافق لـ 01 جوان 1988م)، ص03.

2 – المرجع نفسه، ص04.

3 – القانون رقم 02/98 المؤرخ في 30 ماي 1998 ،المتعلق بالمحاكم الإدارية، (الجريدة الرسمية ، العدد37 ،الصادرة في 06 صفر 1419ه الموافق لـ 01 جوان 1988م)، ص08.

4 - المرجع نفسه، ص09.

تنظيمها و عملها ، و حسب نص المادة الثالثة من نفس القانون فهي تختص بالفصل في منازعات الإختصاص بين الجهات القضائية الخاضعة للنظام القضائي العادي والجهات القضائية الخاضعة للنظام القضائي الإداري حسب الشروط المحددة في هذا القانون ، ولا يمكن لمحكمة التنازع التدخل في منازعات الإختصاص بين الجهات القضائية الخاضعة لنفس النظام[1].

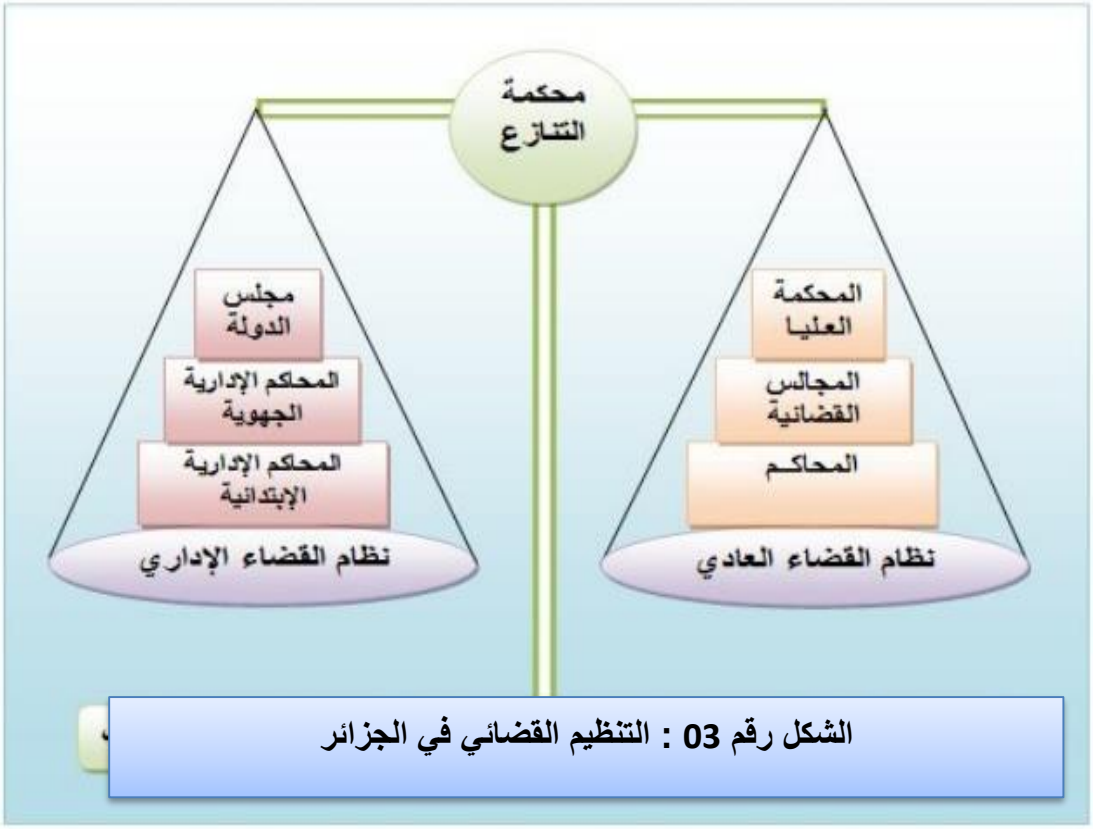

الشكل رقم 03 : التنظيم القضائي في الجزائر

1 – القانون العضوي رقم 03/98 المؤرخ في 03 جوان 1998 المتعلق بإختصاصات محكمة التنازع وتنظيمها وعملها، (الجريدة الرسمية ، العدد39 ،الصادرة في 12 صفر1419هـ الموافق لـ 07 جويلية 1998م)، ص03.

المطلب الثاني: المديرية العامة لعصرنة قطاع العدالة

يعتبر إصلاح العدالة أحد المحاور الكبرى للإصلاح الوطني الذي التزمت به الدولة الجزائرية نظرا لأن العدالة هي الشرط اللازم و الضروري لأي تقدم أو تطور حضاري من أجل إقامة مجتمع قوي قادر على مواجهة تحدي العصر ، و لتحقيق هذا الإصلاح قام رئيس الجمهورية بتاريخ 20 أكتوبر 1999 بتنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح قطاع العدالة هدفها الأساسي هو الوقوف على واقع العدالة ، و تشخيص النقائص التي حالت دون الأداء الأمثل لهذا القطاع ، و بعد ثمانية أشهر من العمل قدمت هذه اللجنة بتاريخ 11 جوان 2000 تقريرا إلى السيد رئيس الجمهورية إقترحت فيه ضرورة القيام بإصلاح فعليا للعدالة الجزائرية ، قصد مسايرتها لديناميكية التغيرات السياسية و الإقتصادية التي عرفها العالم عامة والجزائر خاصة وتكيفها مع متطلبات العصر، ويمكن تلخيص هذه الإقترحات في[1] :

- ✓ مراجعة المنظومة التشريعية.
- ✓ تنمية الموارد البشرية.
- ✓ إصلاح السجون.
- ✓ عصرنة العدالة.

من بين النقاط التي خلصت إليها اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة وعصرنتها ضرورة إحداث مديرية عامة جديدة مكلفة بعصرنة قطاع العدالة في إطار إعادة تنظيم الإدارة المركزية ، نظرا لما تتوفر عليه العصرنة في شتى الميادين من سرعة و دقة و فعالية و مردودية ، فضلا على أنها عامل من العوامل المباشرة في تطوير مناهج العمل التقليدية.

الفرع الأول: مهامهـــــــا

تتولى المديرية العامة لعصرنة العدالة مهمة القيام بعصرنة النظام القضائي من حيث تنظيمه و سيره الداخلي ، و علاقاته مع المحيط الوطني والدولي وتكلف بهذه الصفة بما يأتي[2]:

1- محاضرة عصرنة قطاع العدالة ، في الموقع:

https://docs.google.com/viewer?a=v&pid=sites&srcid= يوم 2020/04/05 على الساعة 20:09.

2- وزارة العدل، المديرية العامة لعصرنة العدالة ، في الموقع

https://arabic.mjustice.dz/?p=organisation#dgmj، 2020/05/29 على الساعة 11:02.

- ✓ ضمان ترقية إستعمال أداة الإعلام الآلي و تكنولوجيات الإعلام والإتصال.
- ✓ إقتراح الأعمال والوسائل الضرورية من أجل ترقية تنظيم العدالة وعصرنتها ومتابعة إنجاز ذلك.
- ✓ ضمان ضبط مقاييس الإجراءات و الوثائق و المستندات المستعملة في الجهات القضائية و في الإدارة.

الفرع الثاني :أجهزتهـــــــــا

تضم المديرية العامة لعصرنة العدالة مديريتين (2) هما:

1- مديرية الإستشراف و التنظيم:

تتولى إنجاز كل دراسة تتعلق بقطاع العدالة و بتصور تنظيم النظام القضائي، وكذا مناهج العمل قصد السير الحسن لجهاز العدالة ، و تضم مديريتين فرعيتين هما[1] :

- ➢ **المديرية الفرعية للإستشراف:** تتكفل بما يلي:
  - ✓ إقتراح كل التدابير الكفيلة بترشيد إجراءات العمل وتبسيطها و تخفيض كلفتها ،

  و بالرفع من مردودية المستخدمين.
  - ✓ ضبط مقاييس الإجراءات والمستندات والوثائق المستعملة في الهياكل القضائية والإدارية و ضمان تنسيقها.
  - ✓ تحديد المعايير في مجال الموارد البشرية والوسائل المادية والمالية المخصصة لمختلف الهياكل.
  - ✓ المشاركة في تصور البطاقيات التقنية للإنجازات الجديدة في إطار عصرنة قطاع العدالة والسجون .
- ➢ **المديرية الفرعية للتنظيم:** تكلف بما يأتي:
  - ✓ مساعدة الهيئة المكلفة بتنشيط و متابعة إصلاح العدالة في مهمتها.
  - ✓ القيام بالتدقيق و الدراسات حول تنظيم مصالح إدارة العدالة و هياكلها.
  - ✓ القيام بكل دراسة مقارنة تسمح بتقدير نجاعة النظام القضائي بالنسبة للمقاييس الدولية.

1- وزارة العدل، المديرية العامة لعصرنة العدالة ، مرجع سابق.

2- مديرية الإعلام الآلي وتكنولوجيات الإعلام والإتصال: تتولى مهمة ترقية تنظيم قطاع العدالة وعصرنته بإدخال الإعلام الآلي وتعميمه بالرجوع إلى المقاييس الدولية وكذا،وضع شبكات عصرية لتبادل المعلومات بين مختلف هياكل القطاع، وتضم مديريتين فرعيتين هما[1]:

- **المديرية الفرعية لأنظمة الإعلام الآلي:** تتولي مهمة:
  - ✓ السهر على إقامة تكنولوجيات الإعلام و الإتصال.
  - ✓ إعداد المخطط الرئيسي لإدخال الإعلام الآلي إلى قطاع العدالة.
  - ✓ إجراء تقييم للقدرة الوظيفية لأنظمة الإعلام الآلي مع أهداف القطاع.
  - ✓ وضع الآليات الكفيلة بضمان الصيانة الفعالة لتجهيزات الإعلام الآلي.
  - ✓ تقييم تكلفة عملية إدخال الإعلام الآلي إلى القطاع والوسائل المرافقة.
  - ✓ تحضير دفاتر الشروط المتعلقة بالدراسات والإنجازات الواجب تحقيقها.
- **المديرية الفرعية لتطبيقات الإعلام الآلي:** تكلف بـ:
  - ✓ ضمان متابعة برامج و تطبيقات الإعلام الآلي و تنفيذها.
  - ✓ المساهمة في تأسيس بنك معطيات معلوماتي لصالح القطاع.
  - ✓ إقتناء و إعداد برامج إدخال الإعلام الآلي على المهام المرجعية.
  - ✓ تنظيم شبكات جمع المعلومات ونقلها وإستغلالها وتخزينها وتوزيعها.
  - ✓ توفير شروط الوصول إلى بنوك المعطيات القانونية الداخلية والخارجية.
  - ✓ ترقية إدخال المعلوماتية بصفة تدريجية فيما يخص إعداد الوثائق القضائية وغير القضائية.

الشكل قم 04 :الهيكل التنظيمي لـ المديرية العامة لعصرنة العدالة 1 :

1- وزارة العدل، المديرية العامة لعصرنة العدالة ، مرجع سابق.

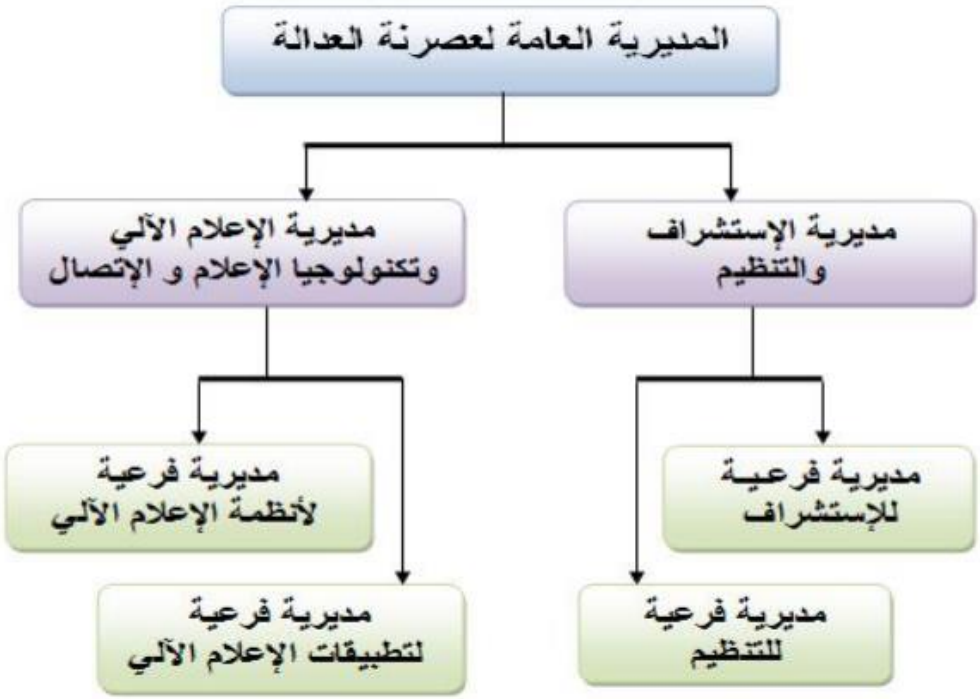
المديرية العامة لعصرنة العدالة
مديرية الإستشراف والتنظيم
مديرية الإعلام الآلي وتكنولوجيا الإعلام و الإتصال
مديرية فرعية للإستشراف
مديرية فرعية للتنظيم
مديرية فرعية لأنظمة الإعلام الآلي
مديرية فرعية لتطبيقات الإعلام الآلي

المبحث الثاني: المحاور الكبرى لرقمنة وعصرنة قطاع العدالة .

يهدف برنامج الرقمنة إلى العصرنة والرقي بالعمل القضائي ، وذلك من خلال توفير كل الوسائل التقنية للقضاة والمحامين ومساعدي العدالة لأداء مهامهم على أكمل وجه وتقديم خدمة عمومية أفضل للمتقاضين، خدمة تراعي خصوصية وحساسية المعطيات القضائية وتستند إلى نصوص تشريعية تضمن لها الحجية القانونية ، بالإضافة إلى وجود قيادة إدارية تعنى بمتابعة تقديم هذه الخدمة بصفة مستمرة وهذا يكمن من خلال الآليات التشريعية والآليات التقنية التي يجب توفيرها لتجسيد إدارة رقمية فعلية خاصة مرفق القضاءالذي كان السباق إلى هذا التحديث والذي سوف تنعكس عليه آلية الرقمنة التي تظهر فيما يقدمه من خدمات للجمهور بصورة عصرية ويمكن توضيح ذلك من خلال:

المطلب الأول : الآليات التشريعية والتقنية لعصرنة قطاع العدالة بالجزائر ورقمنتها

الفرع الأول : الآليـــــات التشريعية

مواصلة للبرنامج الذي سطرته الدولة في مسار الإصلاح العميق لقطاع العدالة وفي إطار تعميم وتكثيف استخدام تكنولوجيات الإعلام والإتصال في مرفق القضاء ، شرعت وزارة العدل في وضع إطار تشريعي جديد خاص بعصرنة قطاع العدالة وهو بمثابة سند قانوني لتحسين الخدمات في مجال القضاء (القضاء على ثقل وتيرة معالجة الملفات وتحقيق السرعة في تقديم الخدمة العمومية وتعزيز ثقة المواطن في العدالة وتخفيف العبء عليه) ، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال عصرنة أساليب التسيير وتحديث الإجراءات القضائية باستعمال أمثل للمعلوماتية والتكنولوجيات الرقمية الحديثة في استخراج كل الوثائق الخاصة بقطاع العدالة عن طريق الأنترنت إلى جانب إدراج خدمات أخرى تستعين بتكنولوجيات الإعلام والإتصال كالتبليغات والإخطارات وتبادل العرائض وإرسال الوثائق والتسخيرات والأوامر القضائية بطرق رقمية إلكترونية وعديد الخدمات القضائية الأخرى ، الأمر الذي يرقى لتطلعات المواطنين وكذا المحامين والمحضرين القضائيين وباقي الشركاء من إدارات عمومية وهيئات نظامية .

ودعم هذا البرنامج بقانون رقم 15/ 03 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لأول فبراير سنة 2015 يتعلق بعصرنة العدالة وهو قانون يسمح باستعمال تكنولوجيات الإعلام

والاتصال في مجال القضاء ، ويتضمن هذا القانون الذي تم المصادقة عليه 19 مادة وخمسة فصول تشمل أساسا[1] :

- ✓ **الفصل الأول** "أحكام عامة "حددت الهدف من قانون عصرنة العدالة.
- ✓ **الفصل الثاني** "المنظومة المعلوماتية المركزية لوزارة العدل والإشهاد على صحة الوثائق الالكترونية : " وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل للمعالجة الآلية والآنية للمعطيات الشخصية لجمهور المواطنين خاصة فيما يتعلق بشهادة الجنسية وصحيفة السوابق القضائية مع ضمان الحماية التقنية لهذه المعطيات، وإدراج تقنية التصديق الالكتروني على الوثائق والمحررات القضائية التي تسلمها وزارة العدل والمؤسسات التابعة لها والجهات القضائية
- ✓ **الفصل الثالث** "إرسال الوثائق والإجراءات القضائية بالطريق الإلكتروني" تبليغ وإرسال الوثائق والمحررات القضائية والمستندات بطريقة الكترونية والاستغناء التدريجي عن الدعائم الورقية
- ✓ **الفصل الرابع** " استعمال المحادثة المرئية عن بعد أثناء الإجراءات القضائية".
- ✓ **الفصل الخامس** "أحكام جزائية " تجريم الاستعمال غير القانوني للتوقيع الالكتروني.

الفرع الثاني : الآليات التقنية : إن إدخال الرقمنة والتكنولوجيات الحديثة واستعمالها في قطاع العدالة تم بمراعاة خصوصية وحساسية بعض المعطيات والمعلومات التي يتحكّم مرفق العدالة في صلاحية حفظها أو تسليمها أو إصدارها وهو ما تم الحرص عليه باستعمال وسائل تقنية حديثة ، تكفل أكبر قدر من أمن المعلومات ، وأعلى مستوى من الإتقان من خلال إدخال أنظمة معلوماتية على درجة عالية من الدقة تضمن أمن المعلومات[2].

1- قانون ، رقم 15_03 ، المؤرخ في : 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لـ 01 فبراير سنة 2015 المتعلق بعصرنة العدالة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 06 ، الصادرة بتاريخ الثلاثاء 20 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لـ 10 فبراير 2015 ، ص 4_6 ،

2- الطيب بلعيز ، إصلاح العدالة في الجزائر (الانجاز والتحدي)، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2008 ، ص 173.

1_ الشبكة القطاعية لوزارة العدل:

مراعاة لخصوصية وحساسية المعطيات والمعلومات التي يتم تداولها في قطاع العدالة، قامت وزارة العدل بإنشاء شبكة قطاعية مشكلة من شبكات محلية داخلية على مستوى كل الجهات القضائية تضمن الاتصال الالكتروني والتبادل الفوري والمؤمن للمعطيات بين مختلف مصالح القطاع وفق نظام الانترانات ، حيث تم ربط كل الجهات القضائية والمؤسسات العقابية ببعضها البعض إضافة إلى المحكمة العليا ومجلس الدولة وقد شرع في وضع الشبكات المحلية على مستوى موقعين تجريبيين هما مجلس قضاء الجزائر ووهران سنة 2004 وتوسعت بعد ذلك إلى المواقع المتبقية وفي سنة 2006 تدعمت كل الجهات القضائية وكذا المؤسسات العقابية بشبكات محلية كما تم توسيع ربط هذه الشبكات المحلية الخاصة بالمحاكم ، المجالس، المحكمة العليا ، مجلس الدولة بالإدارة المركزية منذ بداية 2007 وأخيرا في إطار التعاون مع اللجنة الأوروبية تم الربط بشبكة موازية تسمى شبكة النجدة وتعمل بالأقمار الصناعية بتقنية VSAT موازاة مع الشبكة الخطية وتسمح بالاتصال بأي شخص كان من أي موقع للإدلاء بشهادته وانتهى المشروع سنة 2009 ،" وفي إطار التحسين المستمر لمرفق القضاء وتجسيدا لأحكام القانون رقم 15/ 03 المؤرخ في فيفري 2015 المتعلق بعصرنة العدالة تم إعادة هيكلة شبكة الاتصال القطاعية وذلك من خلال الاعتماد وإرساء قواعد معطيات وطنية مركزية مع تعزيز الحماية لهذه القواعد وذلك يهدف تطوير الأنظمة المعلوماتية ولتعميم الاستفادة من خدمات قضائية نوعية عن بعد لفائدة المواطنين والمتقاضين ومختلف الشركاء (محامين ، محضرين قضائيين، إدارات عمومية ....الخ)[1] ومن هذه القواعد المركزية :

- ✓ إرساء قاعدة معطيات مركزية خاصة بشهادة الجنسية وضعت حيز الخدمة في 20 جانفي 2014.
- ✓ إرساء قاعدة معطيات مركزية خاصة بصحيفة السوابق القضائية وضعت حيز الخدمة في 25 فيفري 2014.
- ✓ إرساء قاعدة معطيات مركزية خاصة بالأرشيف التاريخي.
- ✓ إرساء قاعدة معطيات خاصة بالأوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث .

1- المرجع السابق ، ص187 .

- **إنشاء تطبيقة مركزية للتسيير الآلي لطلبات الحصول على الجنسية الجزائرية عن طريق التجنس**"[1] .

وتشكل الشبكة القطاعية لوزارة العدل قاعدة مادية ضرورية لاستغلال الأنظمة المعلوماتية

التي تم تطويرها (نظام صحيفة السوابق القضائية، نظام تسيير الملف القضائي، نظام تسيير شريحة المحبوسين، نظام تسيير الأوامر بالقبض، المحاكمة عن بعد ...الخ) وتهدف هذه الشبكة القطاعية إلى :

- ✓ توفير نظام أكثر أمنا فيما يتعلق بملفات المتقاضين .
- ✓ القضاء على العزلة ببعض الجهات القضائية والمؤسسات العقابية وتقريب المحكمة من المواطن وتجنب التنقلات والسير الحسن للمرفق العام .
- ✓ تسهيل عملية استفادة المواطنين من الامتيازات المقدمة من طرف النظام القضائي الجزائري.
- ✓ الاطلاع عن بعد والبحث المباشر والآني في قواعد المعطيات المنشأة من طرف قطاع العدالة والتي تضم كافة الملفات الخاصة بجميع الجهات القضائية وبالتالي الحصول على كل المعلومات القضائية عبر كامل التراب الوطني .

2_ انجاز أرضية خدمات الأنترنت:

في سنة 2003 تم تزويد قطاع العدالة بأرضية للدخول لعالم الانترنت ذات نوعية رفيعة وهي الأرضية التي تسمح بإيواء وضمان تسيير ذاتي للاتصالات الالكترونية وتعميم وصول المعلومة لكل موظفي العدالة من أجل تلبية الأهداف الخاصة بالإدارة والهيئات القضائية وكل المؤسسات المعنية وتأوي هذه الأرضية:

- **موقع الواب المركزي (وزارة العدل) المطلع عليه عبر الانترنت على العنوان التالي http://www.mjustice.dz**

تم إنشاؤه في أواخر نوفمبر 2003 وكان يصدر باللغة الفرنسية و يهدف إلى إعلام المواطنين بكل نشاطات وزارة العدل وتنظيم القطاع ومهامه وبرامجه والخدمات التي يقدمها لعامة الناس وقد عرف هذا الأخير العديد من التحيينات خاصة بعد استحداث مديرية العصرنة التي وضعت في اهتماماتها إصلاح الخدمة العمومية ، وبعد ذلك تحول موقع وزارة العدل إلى

1 - العصرنة في خدمة العدالة النوعية ، وزارة العدل ، 2016 ، ص .7_8

موقع لتقديم كل الخدمات في مجال العدالة وتطبيق القوانين وذلك من خلال تخصيص فضاء لكل خدمة أو انجاز أو مستجدة جديدة خاصة بقطاع العدالة وكانت البداية بتزويد جمهور المواطنين بمعلومات قانونية حول قضايا تهمهم كالمساعدة القضائية ، الكفالة رد الاعتبار ، طلب العفو ، شؤون المحبوسين ، الحصول على الجنسية ....الخ ومع استحداث تقنية التوقيع والتصديق الالكترونيين أصبح بإمكان المواطن الحصول على العديد من الخدمات عن بعد انطلاقا من الموقع الالكتروني المركزي (dz.mjustice.www://http) وذلك من خلال البوابة الالكترونية لوزارة العدل.

بالإضافة إلى ماسبق يمثل موقع الواب المركزي لوزارة العدل فضاء للإجابة عن انشغالات المواطنين وتساؤلاتهم وذلك من خلال فتح عناوين بريد الكترونية على مستوى موقع الواب لوزارة العدل :

contact@mjustice.dz: يسمح للمواطنين بطرح انشغالاتهم وتساؤلاتهم حول مختلف المواضيع التي تهمهم كقضايا الأسرة ، الأحداث ، الحالة المدنية ، مصاريف التسجيل ، شؤون المحبوسين ، الممارسات التجارية... الخ ويسمح أيضا باستقبال الاقتراحات و الشكاوى وتتكفل خلية (cellule de traitement des doléances de citoyen) بالإجابة والرد على هذه الانشغالات أو تقوم بتوجيهها للهيئات المختصة إن دعت الضرورة وهي بذلك تهتم بمتابعة الرسائل الواردة منذ إرسالها حتى يتم الرد عليها وهذا ما يعكس حرصها الدائم على تقديم خدمة عمومية للمواطن وفي وقت قياسي[1] .

infocasier@mijustice.dz : للإجابة على أسئلة المواطنين بخصوص خدمة طلب وتلقي صحيفة السوابق القضائية رقم 03 عبر الأنترنت .

infonasionalite@mjustice.dz : للإجابة على أسئلة المواطنين بخصوص خدمة طلب وتلقي شهادة الجنسية عبر الأنترنت .

- **مواقع الواب للمجالس القضائية :**

ولم تكتفي الوزارة بإنشاء الموقع الالكتروني المركزي بل سعت إلى توسيع الاستفادة من تقنيات الإعلام والاتصال حيث بدأت الوزارة سنة 2005 بإنشاء المواقع الالكترونية تدريجيا للجهات القضائية والمحكمة العليا ومجلس الدولة بالإضافة إلى الديوان الوطني لمكافحة

1- نفس المرجع السابق .

المخدرات وإدمانها وكذا مركز البحوث القانونية والقضائية وفي سنة 2016 يوجد 47 موقع واب لمجلس قضائي ما عدا مجلس قضاء تيسمسيلت الذي تأخر تدشينه لغاية سنة 2017 وتتكفل هذه المواقع بتقديم معلومات حول نشاطات هذه المجالس القضائية.

ولقد استفادت جميع المجالس القضائية والمحاكم التابعة لها وجميع مديريات الإدارة المركزية بعناوين الكترونية للاستفادة من خدمات البريد الالكتروني وعناوينها أخذت الشكل الآتي (@mjustice.dz) اسم الجهة القضائية–C

- **مركز شخصنة شريحة الإمضاء الإلكتروني[1]:**

مواصلة لمسار عصرنة مرفق العدالة باستعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال ، تم إنشاء مركز لشخصنة شرائح التوقيع الالكتروني وذلك بتاريخ 13 سبتمبر 2014 بغرض تبادل الوثائق عبر الطرق الالكترونية وإمكانية الاستغناء عن الدعائم الورقية ، ويضطلع هذا المركز الذي يتوفر على تجهيزات ومعدات عصرية بالمهام الأساسية الآتية :

- ✓ تسجيل أعوان وزارة العدل .
- ✓ شخصنة مفاتيح المتدخلين (قضاة ، أعوان الضبط ...الخ) في النظام المعلوماتي وضمان المراقبة النوعية للبطاقة الالكترونية التي تحتوي على شريحة التوقيع الالكتروني.
- ✓ التكفل بإرسال المفاتيح المشخصة نحو مختلف الجهات القضائية .
- ✓ تسيير أنظمة مركز الشخصنة وقواعد بياناته .
- ✓ القيام بعمليات التكوين والمرافقة لفائدة المستعملين .
- ✓ اقتراح حلول تقنية لتلبية حاجيات المتدخلين في الأنظمة ووضع حلول تقنية بغرض الاستجابة لحاجيات المتدخلين في المنظومات وحلول خاصة بالحفظ من أجل ضمان تأمين الأرشيف.
- ✓ تصور وتطوير وصيانة البرمجيات الخاصة بمختلف المهن .
- ✓ السهر على تطوير الأنظمة والحلول والبرمجيات والشبكات ذات الصلة بالشريحة الالكترونية .

1– عبد الحكيم عكا، مركز شخصنة شريحة الإمضاء الالكتروني (وضع النظام التقني لشخصنة الشرائح) ، ص 4–8 ، متاح على الموقع www.mjustice.dz، 2020/03/30 على الساعة 21:02.

- ✓ التكفل بالأعمال التي تدخل ضمن اختصاص مختلف الهيئات القضائية والقيام ببحوث تعنى بتحسين استعمال الشريحة الالكترونية .
- ✓ إعداد تقارير وحوصلات حول مجالات التطبيق والنشاط .
- ✓ وضع حلول تقنية للمحافظة على البيانات قصد ضمان سلامة الأرشيف توفير الظروف المثلى لتخزين اللوازم (شرائح الشخصنة القبلية،المفاتيح الالكترونية USB)
- ✓ ضمان تطوير نظام الشريحة الالكترونية وتسييره .

ومواكبة للإحتياجات المستقبلية لوزارة العدل تم الاعتماد على الحل التقني القائم على بنية الأرضية المفتوحة التي تستند على شرائح من نوع ©JAVACARD و التي نتمكّ من تكييف التطبيقات مع المستجدات دون إدخال تغييرات على الهيكلة العامة التي تم وضعها (نفس الدعامة)[1] .

❖ وضع حيز الخدمة للمقر الاحتياطي لأنظمة الإعلام الآلي لوزارة العدل[2] .

إن الأنظمة الآلية المعتمدة في مجال عصرنة العدالة ، لايمكنها بلوغ النجاعة المرجوة ، دون توفير آليات للحماية وضمان السلامة والديمومة ، ونظرا لطبيعة الخدمة العمومية لمرفق العدالة وحساسية المعطيات القضائية لارتباطها بالمصالح الخاصة للمواطنين فان حماية النظام من أجل السير الحسن والمستمر ، تعد ضرورة إستراتيجية ملحة.

إن هذه الحماية تتم من خلال إنشاء موقع احتياطي (BACKUP) لحماية مركز البيانات الأساسي (CENTER DATA) وتم ذلك بتاريخ 03 ماي 2015 بالقليعة .

سمح الموقع الاحتياطي باستمرارية مجمل الخدمات التي يقدمها قطاع العدالة بصفة مستقلة تماما عن الموقع المركزي الأساسي المتواجد بالأبيار ، وذلك في حالة وقوع (حوادث أو كوارث طبيعية أو أعمال كيدية .. الخ)

عند الضرورة، يقوم الموقع الاحتياطي (النجدة ب) إعادة مجمل النظام إلى عمله بصفة فورية ، وقد تم تصميم هذا الموقع وفقا للمعايير الدولية للتصدي لمختلف الإشكالات التي قد تتسبب في توقيف المركز الرئيسي .

---

1 - نفس المرجع السابق ، ص 28 .

2 – عبد الحكيم عكا ، المقر الاحتياطي لأنظمة الإعلام الآلي بالقليعة (من خلال وضع نسخة مطابقة لكل ما يتوفر عليه مركز شخصنة الشريحة للإمضاء الالكتروني PKI ، متاح على الموقع www.mjustice.dz. 2020/03/30 على الساعة 21:02.

المطلب الثاني: آثار رقمنة قطاع العدال والنتائج المحققة لعصرنته

أسفر برنامج عصرنة العدالة عن تحولات ملموسة في القطاع ، تحولات بدأ القضاة والمتقاضين ومساعدي العدالة يلتمسون ثمارها ونتائجها ، وأصبحت الخدمة القضائية تتسم بالسرعة والفعالية والشفافية وذلك من خلال تطوير أنظمة آلية للتسيير الداخلي تساعد على اتخاذ القرارات ورسم الاستراتيجيات إلى جانب تطوير أنظمة أخرى تستهدف مباشرة تحسين الخدمة العمومية .

الفرع الأول: إنجاز وتطوير أنظمة آلية في مجال التسيير الإداري والمساعدة على اتخاذ القرار وعلى رسم الاستراتيجيات

تعتبر عملية اتخاذ القرار من أهم جوانب العمل الإداري ، فهي تسعى إلى اختيار الحل الأنسب للمشكلة وذلك باختيار بديل من البدائل المتاحة ، وتؤثر المعلومة على سلامة ورشد القرارات المتخذة ، وفي هذا الإطار تم تصميم العديد من الأنظمة المعلوماتية المساعدة على اتخاذ القرار بمرفق العدالة وفي مايلي رصد لأهمها :

1- الجدول التحليلي[1]:

هو نظام مساعد على اتخاذ القرار تم الشروع في إعداده في ديسمبر 2003 واستلمت الطبعة الأولى منه في فيفري 2004 ويعتبر بالنسبة للمسيرين وسيلة للتنظيم العقلاني للقطاع حيث يوفر مؤشرات تحليلية للتطورات الحاصلة في القطاع وقراءة حقيقية وشاملة لمختلف المعطيات المتعلقة بالهياكل القضائية (الجهات القضائية والمؤسسات العقابية) والوسائل المادية والمالية ومعلومات دقيقة ومحينة حول الموارد البشرية والمالية وحجم النشاط القضائي وطبيعة ونوعية الجرائم المقترفة والمعطيات الإحصائية لرسم الاستراتيجيات المستقبلية وبذلك فهو يشكل أداة تسمح بتقييم مدى إنجاز أهداف السياسة العامة للقطاع.

بعد أن أدمجت قائمة الجرائم في هذا الجدول ، عرفت التطبيقة تحيينا جذريا مكّن من إعطاء إحصائيات دقيقة لاسيما في المادة الجزائية ، وذلك بفضل إنشاء قاعدة معطيات مركزية خاصة بالإحصائيات .

1- الطيب بلعيز ، مرجع سابق ، ص 186-187 .

2- الخريطة القضائية[1] : هو نظام آلي يساعد على اتخاذ القرار ورسم السياسات وهو مشروع انطلق سنة 2005 كأداة مساعدة في عمليات إنشاء جهات قضائية، تكوين و توزيع القضاة ، بناء على التشخيص المقدم في الجدول التحليلي لمعطيات النشاط وحجمه وهذه الآلية تمكن من تحقيق مايلي:

- ✓ توزيع الموارد البشرية، من القضاة وموظفي أمانة الضبط والأعوان المتخصصين توزيعا عقلانيا على الجهات القضائية .
- ✓ تمكين المجلس الأعلى للقضاء من إعداد مخطط الحركة السنوية للقضاة في آجال قصيرة وبموضوعية .
- ✓ ضبط وتحديد الإحتياجات الجديدة للقطاع من الموارد البشرية وكذا التوزيع الجغرافي للهياكل القضائية (الجهات القضائية والمؤسسات العقابية) حسب مقاييس علمية تضمن تغطية قضائية عادلة.

وقد انتهت المرحلة الأولى من إنجاز الشطر الخاص بالقضاة وموظفي كتابة الضبط واستلم المشروع خلال شهر جوان سنة 2006 واعتمادا عليه صار بالإمكان معرفة الإحتياجات من القضاة والموظفين على مستوى جميع الجهات القضائية .

3- نظام تسيير المـــــوارد البشرية:

" يشكل نظام تسيير الموارد البشرية أداة لتطوير وعصرنة أساليب تسيير المسار المهني للقضاة وسائر موظفي قطاع العدالة من أمناء ضبط وموظفي الأسلاك المشتركة فهو يسمح بالانتقال بوظيفة تسيير الموارد البشرية من تسيير كلاسيكي قائم على التوثيق والكتابة إلى مرحلة التسيير الآلي وهو بذلك يساهم في :

- ✓ حسن تسير الموارد البشرية بالجهات القضائية .
- ✓ التحكم في ملفات القضاة والموظفين.
- ✓ المساعدة على اتخاذ القرارات المتعلقة بتسيير المسار المهني للقضاة وموظفي قطاع العدالة.

إعطاء إحصائيات دقيقة لاستغلالها في التخطيط وفي تطوير الموارد البشرية للقطاع[2].

1- نفس المرجع السابق ، ص 187 - 188

2- نفس المرجع السابق ، ص 185 .

4- استعمال البصمة الوراثية ADN في الإجراءات القضائية :

" استجابة للتطورات التي يشهدها العالم في استعمال الوسائل العلمية في مجال الإثبات شرعت وزارة العدل في إنشاء ووضع حيز الخدمة قاعدة معطيات خاصة بالبصمة الوراثية تسمح بحفظ جميع البصمات الوراثية المتحصل عليها من تحليل العينات البيولوجية الخاصة بالمشتبه فيهم والأشخاص المتوفين ومجهولي الهوية وضحايا الإجرام والمفقودين وكذا الأشخاص الذين لايمكنهم الإدلاء بهويتهم بسبب مرض أو حادث أو خلل في قواهم العقلية وغيرهم واستعمالها في الإجراءات القضائية تسهيلا لعمل القضاة في مجال البحث والتحري وكل الأجهزة الرسمية الأخرى ، ولتأطير هذه العملية ومنحها الحجية القانونية قامت الوزارة بصياغة قانون رقم03/16 متعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية وهو بمثابة سند قانوني يحدد قواعد وآليات استعمال البصمة الوراثية ويضمن عدم التعسف في اللجوء إليها دونما ضرورة تستدعي ذلك وهذا حماية لكرامة الأفراد وحرمة حياتهم الخاصة من جهة ومن جهة أخرى ضرورة حفظ الأمن وحماية المجتمع من الإجرام بمختلف أشكاله ، ويسمح هذا القانون بإثراء المنظومة التشريعية الجزائرية وتكييفها مع المعايير الدولية ويعد بذلك أول نص قانوني تتم صياغته منذ الاستقلال وجاء لسد الفراغ القانوني الموجود في هذا المجال بالرغم من استخدام هذه التقنية منذ سنوات " ويضم القانون 20 مادة و 05 فصول جاءت كما يلي[1]:

- **الفصل الأول** " أحكام عامة " بين الهدف من القانون ، ويحدد المصطلحات البصمة الوراثية ، الحمض النووي ، التحليل الوراثي ، العينات البيولوجية .

- **الفصل الثاني** " شروط وكيفيات استعمال البصمة الوراثية" حدد القانون شروط وكيفيات استعمال البصمة الوراثية التي حصرها في السلطات المخولة التي لها صلاحية أخذ العينات البيولوجية من أجل إجراء التحاليل للحصول على البصمة أو الترخيص بأخذها وكذا المصالح التي يجوز لها تقديم الطلب لإجراء تلك التحاليل وكذا الأشخاص الذين تؤخذ منهم العينة .

- **الفصل الثالث** "المصلحة المركزية للبصمات الوراثية" إنشاء مصلحة مركزية للبصمات الوراثية بوزارة العدل يديرها قاض تساعده خلية تقنية والتي تتولى تشكيل وإدارة وحفظ القاعدة الوطنية لهذه البصمات وشروط استغلالها وإتلافها .

1- قانون ، رقم 03/16 ، المؤرخ في 14 رمضان عام 1437 الموافق لـ 19 يونيو سنة 2016 ، المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية ، العدد ، 37 الصادرة بتاريخ الأربعاء 17 رمضان عام 1437 ا لموافق لـ 22 يونيو سنة 2016. ص 5-8

- **الفصل الرابع** " أحكام جزائية " تجريم إفشاء المعطيات المسجلة في القاعدة الوطنية للبصمات الوراثية واستعمال العينات البيولوجية أو البصمات الوراثية لأغراض غير تلك المنصوص عليها .

الفرع الثاني: انجاز وتطوير أنظمة آلية تساهم بصفة مباشرة في تحسين الخدمة العمومية

سعت اللّجنة الوطنية لإصلاح العدالة منذ تنصيبها إلى تشخيص أوضاع القطاع واقتراح ما يجب إصلاحه لإرساء نظام قضائي يساهم في بناء دولة الحق والقانون و يسمح بتقريب العدالة من المواطن لدرء الفجوة التي ظهرت بين الطرفين منذ سنوات ولا يتأتى ذلك إلا من خلال اختصار المسافات والأزمنة ، وفي هذا الإطار تم تطوير العديد من الأنظمة المعلوماتية والآلية التي تهدف لتحسين وتمتين روابط الثقة بين الإدارة والمواطن .

1- نظام التسيير والمتابعة الآلية للملف القضائي :

يعتبر النظام الآلي لتسيير الملف القضائي مكسبا حقيقيا في مجال إصلاح وعصرنة العدالة بالجزائر حيث ترتكز عليه العديد من الخدمات الالكترونية الأخرى ، وهو عبارة عن تطبيقة (برنامج معلوماتي) ترجمت العمل القضائي إلى آليات الكترونية تمكن من التحكم في الملف القضائي (مدني ، جزائي ، إداري) ومتابعته آليا منذ دخوله إلى الهيئات القضائية بمختلف درجاتها سواء محكمة ، مجلس ، المحكمة العليا كمحكمة رقابة وكذا المحاكم الإدارية التي يكون فيها النزاع ذا طابع إداري إلى غاية صدور الحكم أو القرار ويتم العمل بهذا النظام في عدد قليل من الدول ، وقد عرف هذا الأخير العديد من التحيينات والتغييرات منذ إنشائه سنة 2005 إلى غاية 2017 وذلك تماشيا والتعديلات في بعض القوانين وإلغاء البعض الآخر، إضافة إلى تجنب بعض النقائص والثغرات التي تظهر أثناء ممارسة العمل القضائي ، ولقد توج هذا النظام الذي هو في تطور مستمر بتقديم العديد من الخدمات العمومية يمكن رصدها كما يلي :

- **الشباك الإلكتروني** : موجود على مستوى جميع الجهات القضائية ويمكن المواطنين والمحامين من الاطلاع على مسار الملف القضائي آنيا وآليا دون أن يكلفهم ذلك عناء التنقل لمكاتب أمناء الضبط ويسمح بتسجيل العرائض فضلا عن طلب وسحب كل الوثائق الضرورية من أحكام وقرارات .....الخ في وقت قياسي كما يسمح بتسجيل الطعون بالنقض عن بعد على القضايا المطروحة أمام المحكمة العليا و يتكفل بذوي الإحتياجات الخاصة من خلال تخصيص فضاء خاص بهم.

❖ **مآل الملف القضائي :** يهدف إلى تقريب العدالة من المواطن والتخفيف من عبئ التنقل إلى الجهات القضائية ، تم في سنة 2010 استحداث نافذة تمكّن المتقاضي أو وكيله المحامي من معرفة مآل قضيته (حفظ الملف ، المداولة والنظر ، مؤجلة ، تم الفصل فيها ، في استماع الأطراف) وتتبع مسار الإجراءات المتخذة بخصوصها وذلك من خلال التقدم والحصول على اسم المستخدم وكلمة المرور الصادرة من الجهة القضائية المجدولة لقضيته

❖ **التبليغ عبر SMS :** وهي عبارة عن تقنية جديدة تسمح للمتقاضين بتتبع مآل قضاياهم بواسطة رسائل نصية قصيرة عبر الهاتف المحمول ، كما تمكن المحاكم من إرسال الاستدعاء وتبليغ المتقاضين إلكترونيا دون الحاجة إلى إرسالها عبر البريد العادي[1] وبذلك تسمح هذه الخدمة بتبسيط الإجراءات الإدارية و بتوفير نفقات التبليغ وتسهيل وصول المعلومة القضائية في وقت قياسي، وللإشارة فإن هذا الإجراء الجديد هو أمر اختياري يتم اللجوء إليه في حالة واحدة وهي تأكيد المتقاضي لهذه الخدمة بعد تلقيه لرسالة قصيرة من طرف المحكمة .

بالإضافة إلى ماسبق يسمح هذا النظام بالتبادل الإلكتروني لإبلاغ الملفات الجزائية بين قضاة النيابة وقضاة التحقيق ويسمح أيضا بالحصول على إحصائيات محينة ودقيقة حول تطور النشاط القضائي وهو ما يضفي الشفافية والموضوعية على العمل القضائي ، كما يوفر إمكانية التفتيش عن بعد وتصبح المسائلة والمتابعة والرقابة على أعمال القضاة ووكلاء الجمهورية ممكنة ، وقد كسب هذا النظام رهان السرعة في الأداء القضائي وتقدمت نسبة تنفيذ الأحكام والقرارات القضائية سنويا وتقلصت مدة الفصل في المحاكم والمجالس القضائية ومنذ مارس 2015 إلى غاية مارس 2016 عرفت هذه التطبيقة 12 تحيينا آخرها بتاريخ 06 مارس 2016 و من بين هذه التحيينات[2]:

– التحيين الثالث المؤرخ في 21 جوان 2015 والمتعلق بتسيير شهادة الجنسية ، بحيث يتم إرسال الملفات الممسوحة ضوئيا إلى قاعدة المعطيات الوطنية لشهادة الجنسية ، بصفة أوتوماتيكية لإضفاء السرعة في معالجة هذه الملفات .

1-Abdelhakim akka, consolidation de la reforme de la justice par l'intégration des TIC, p 11, disponible sur le site www.mjustice.dz.

2 - التقرير السنوي حول متابعة النظام الآلي لتسيير الملف القضائي ، المديرية العامة لعصرنة العدالة ، وزارة العدل ، الجزائر ص 1_4.

– التحيين السادس المؤرخ في 12 أكتوبر 2015 المتعلق بسحب النسخ العادية للقرارات الصادرة عن المحكمة العليا ومجلس الدولة الموقعة إلكترونيا من المجالس القضائية بالنسبة لقرارات المحكمة العليا، ومن المحاكم الإدارية بالنسبة لقرارات مجلس الدولة .

– التحيين الثامن المؤرخ في 10 ديسمبر 2015 يتعلق بالربط الآلي لقاعدة معطيات إدارة السجون بقاعدة معطيات صحيفة السوابق القضائية لتمكين النظام الآلي لصحيفة السوابق القضائية من رد الاعتبار القانوني للأشخاص الذين تتوفر فيهم الشروط المنصوص عليها في التشريع الجزائي وذلك بصفة أوتوماتيكية .

وللإشارة فقد سعت وزارة العدل إلى إعادة بناء نظام التسيير والمتابعة الآلية للملف القضائي باستخدام البرامج مفتوحة المصدر OPEN SOURCE والهدف من ذلك بناء وتطوير نظام معلوماتي خاص بوزارة العدل الجزائرية غير مقلد ،نظام جديد يسمح بتخفيف التكاليف وإلغاء التبعية للمؤسسات الأجنبية وتجنب العمل بنظام الرخص الأمر الذي يعطي حرية أكبر في تكييف النظام والخصوصية الجزائرية دون قيد أو شرط ويزيد سبل الحماية ضد الاختراقات، وهذه العملية التقنية تعتبر جد معقدة لأن الملف القضائي ملف متشعب وله خصوصياته وتتطلب تأليته احترام لإجراءاته الشكلية المنصوص عنها قانونا في قانون الإجراءات الجزائية وسائر القوانين الأخرى ويتطلب مجهودات كبيرة وجبارة من طرف الإطارات الجزائرية المصممة له ، وقد دخل هذا النظام حيز الخدمة في شهر ماي 2016 من ولاية تلمسان كأول مجلس قضاء نموذجي لتليها 23 ولاية الشلف قبل أن تعمم العملية على كافة مجالس الوطن في مدة أقصاها ستة أشهر:

2– النظام الآلي لصحيفة السوابق القضائية:

يعتبر النظام الآلي لصحيفة السوابق القضائية بمثابة قفزة نوعية في مجال عصرنة قطاع العدالة بالجزائر ،لأنه يقدم خدمة عمومية هامة تتمثل في تسليم الصحيفة رقم 03 للمواطن والصحيفة رقم 02 للإدارات العمومية ، ويعتبر هذا النظام وليد المركز الوطني لصحيفة السوابق القضائية الذي تم استلامه بتاريخ 06 فيفري 2004 وربطه آليا بجميع الهيئات القضائية لتمكين المواطن من الحصول على صحيفة السوابق القضائية من أي محكمة عبر التراب الوطني بغض النظر عن مكان ميلاده ، وقد تم تطوير هذا النظام في شهر نوفمبر 2005 ليشمل المواطنين المولودين في الخارج وتمكينهم من سحب هذه الوثيقة من أي جهة قضائية داخل التراب الوطني ، أما في سنة 2006 فأصبح النظام يسمح بالمعالجة الآلية لملفات رد الإعتبار بقوة القانون أي بإمكان الأشخاص الذين استفادوا من رد الإعتبار بقوة

القانون من استخراج صحيفة سوابق قضائية بيضاء في التاريخ الذي حدده القانون دون انتظار طلب المعني ، ونظرا لاستخدام قواعد معطيات مركزية لتدعيم العمل عن بعد للأنظمة الآلية على غرار نظام صحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية وبعدما تم ربط المصالح الدبلوماسية أو القنصلية التابعة لوزارة الشؤون الخارجية بواجهة البحث الأوتوماتيكي في قاعدتي المعطيات الخاصة بصحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية وبفضل تقنية التوقيع الإلكتروني تم توفير العديد من الخدمات يمكن رصدها كما يلي :

- استخراج صحيفة السوابق القضائية (القسيمة رقم 03) في وقت قياسي وعلى مستوى أي جهة قضائية.
- إمكانية طلب (الإدارات العمومية للقسيمة رقم2) لصحيفة السوابق القضائية عبر البريد الإلكتروني لوزارة العدل وذلك ابتدءا من تاريخ 20 مارس 2014 .
- استخراج صحيفة السوابق القضائية (القسيمة رقم 03) أو شهادة الجنسية ممضاتين إلكترونيا عبر الأنترنت ابتدءا من تاريخ 25 فيفري 2015.
- تمكين الجالية الوطنية بالخارج والأجانب ممن سبق لهم الإقامة بالجزائر من استخراج (القسيمة رقم 03) لصحيفة السوابق القضائية أو شهادة الجنسية ممضاة إلكترونيا عبر الممثليات الدبلوماسية أو القنصلية بالخارج ابتدءا من تاريخ /20/ 05 2015 عبر ثلاث مواقع نموذجية باريس ، برشلونة ، تونس وتعميمها ابتدءا من تاريخ 20 جويلية 2015.
- تمكين جاليتنا المقيمة بالخارج من سحب القسيمة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية ممضاة إلكترونيا عبر الأنترنت ابتداءا من تاريخ 30 أكتوبر 2015.

بالإضافة إلى الخدمات السابقة يسمح هذا النظام أيضا بالمعالجة السريعة لملفات المحبوسين وتزويد قاعدة المعطيات الخاصة بالضبطية القضائية بالمعلومات الضرورية ، ولكي يستفيد المواطن من الخدمات السابقة خاصة استخراج صحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية عبر الانترنت ماعليه إلا التقدم إلى أي جهة قضائية لطلب هذه الوثائق ليتم إعلامه من طرف أمين الضبط بإمكانية سحب الوثيقتين المذكورتين مستقبلا عن طريق الانترنت دون عناء التنقل إلى الجهة القضائية وذلك شريطة خلو الصحيفة من أية إدانة (صحيفة رقم 03 فارغة) وأن يكون سبق تسجيله ضمن قاعدة المعطيات الخاصة بالجنسية ، بعد التأكد من صحة هذه الشروط ، يقوم أمين الضبط المكلف بهذه المهمة على مستوى المكتب المخصص لذلك بملأ استمارة معلومات تتضمن البيانات المتعلقة بهوية الشخص المعني ، بما فيها رقم هاتفه النقال ، بحيث

يمنح له وبصفة سرية وصل يحتوي على اسم المستخدم وكلمة السر يحتفظ به بغية استعماله كمفتاح للولوج إلى الشبكة الداخلية .

بعد مرور 48 ساعة يتلقى المواطن رسالة نصية قصيرة (sms) على هاتفه النقال ، تتضمن كذلك اسم المستخدم وكلمة مرور جديدتين ، للسماح له بالانتقال من بوابة الخدمات عبر موقع الواب (www.mjustice.dz) إلى الشبكة الداخلية للخدمات (intranet)لاختيار لغة المخاطبة والخدمة المتاحة ، في نهاية العملية يقوم بسحب الوثيقة الموقعة الكترونيا المعفاة من الرسم الجبائي وفقا لما تضمنه مشروع قانون المالية لسنة 2015"[1].

3- نظام التسيير والمتابعة الآلية لشريحة المحبوسين[2]:

يعتبر هذا النظام من أهم الانجازات التي عرفها قطاع العدالة بالجزائر وهو يضاهي في أهميته نظام تسيير ومتابعة الملف القضائي ولقد تم انجازه وتعميمه على كل الجهات القضائية في سنة 2006 وتزامنت هذه العملية مع إجراء تكوين لفائدة 800 عون حول كيفية استعمال هذا النظام ، وهو أداة مهمة لرسم وتنفيذ سياسة فعالة في مجال إعادة إدماج نزلاء المؤسسات العقابية فهو يهتم بتسيير ومتابعة ملف النزيل منذ دخوله إلى المؤسسة العقابية إلى غاية خروجه منها الأمر الذي يمكّن من تحديد مسار كل محبوس بداية من أسباب وظروف حبسه وسلوكه أثناء فترة حبسه إلى غاية إطلاق سراحه كما يتكفل هذا النظام الذي هو في تطور مستمر بما يلي :

- إعداد برامج فردية لإعادة التربية وإعادة الإدماج الإجتماعي.
- إعطاء إحصائيات دقيقة وموثوقة حول أهم التحولات لمختلف شرائح المساجين بما يمنح معطيات صحيحة وهامة تمكن من اتخاذ قرارات بانجاز منشآت جديدة أو تخصيص بعض المؤسسات بالنظر إلى درجة خطورة المساجين (درجة عالية الأمن ، متوسطة الأمن ...الخ) هذا من جهة وكذا فيما يتعلق بمضمون برامج التكوين وإعادة توزيع (إعادة انتشار) موظفي إعادة التربية من جهة أخرى .

1 - عبد الحكيم عكا ، إجراءات استخراج صحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية عبر الانترنت ، ص ص 4-6 ، متاح على الموقع www.mjustice.dz 2020/03/30 على الساعة 21:02.

2 - الطيب بلعيز ، مرجع سابق ، ص 183-184.

– الحصول على بطاقة خاصة لكل مسجون يمكن الاعتماد عليها في حالة استفادة هذا الأخير من الإفراج المشروط أو اتخاذ أي إجراء آخر من طرف قاضي تنفيذ العقوبات والاطلاع الفوري على وضعية المحبوس .

– المعالجة السريعة والفعالة لإجراءات العفو والحصول على إحصائيات صحيحة خاصة بالإجرام بمختلف أشكاله (السن ، فئات الجانحين ....الخ).

– إعداد وتسيير ومراقبة برامج المكافأة على حسن السيرة التي جاء بها الإصلاح وهي ترمي إلى تحفيز الاستفادة من إجراءات الإفراج المشروط والحرية النصفية وأعمال الورشات .

4 – نظام تسيير الأوامر بالقبض[1]:

يسمح هذا النظام باحترام الحقوق والحريات الفردية للمواطنين وتفادي عمليات التوقيف التعسفية وغير المبررة ، إذ يسمح هذا الأخير بتسيير ومتابعة عملية النشر الآلي والآني الواسع للأوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث ممضاة الكترونيا فور صدورها ، إضافة إلى تمكين المصالح المختصة للضبطية القضائية من الاطلاع آنيا على قاعدة المعطيات المركزية للأوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث الصادرة عن كافة الجهات القضائية ممضاة إلكترونيا .

5 – نظام تسيير الأرشيف التاريخي[2]:

هو نظام أنجز من أجل الحفاظ على الذاكرة الوطنية والتكفل بأرشيف أولئك الذين رهنوا أنفسهم إبان حرب التحرير المجيدة من أجل استقلال الجزائر ، وكانوا محل اعتقال في سجون الإستعمار ، فهو يسمح بتقديم خدمة مرفقية لهذه الشريحة أو لذويها والحصول على الوثائق الثبوتية للوجود بالسجون الإستعمارية ويضمن أيضا الحفاظ على السجلات المحفوظة بوزارة العدل من الإتلاف بفعل عاملي الزمن والاستعمال المضطرد .

6 – الســـــوار الإلكتروني:

لطالما كان التوقيف تحت النظر نقطة سوداء في منظومة العدالة الجزائرية حيث ارتفع عدد المحبوسين في الحبس المؤقت وظهرت الحاجة لتخفيف الضغط على السجون وفي إطار مواصلة المساعي الرامية إلى عصرنة قطاع العدالة وتعميم استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في المجال القضائي تم إدراج تقنية السوار الالكتروني الذي يسمح بالمراقبة الالكترونية كتدبير من تدابير الرقابة القضائية ، حيث يعتبر هذا السوار كبديل عن الحبس

1- العصرنة في خدمة العدالة النوعية ، مرجع سابق هـ ، ص 3– 8 .

2– الطيب بلعيز ، مرجع سابق ، ص 184.

المؤقت ويتم تزويد الأشخاص المتابعين قضائيا به ويوضع على مستوى أسفل الكعب وهو خفيف وغير مضر ولايترع بسهولة ومن مميزاته أنه يحمل شريحة اتصال تسهل عملية متابعة حركة الأشخاص ، وتسمح بإرسال معلومات عن موقع حامل السوار إلى مركز التحكم ، كما يقوم هذا الأخير بإرسال رسائل نصية إلى مركز المراقبة في حالة محاولة نزعه أو كسره ،كما يمكن الاتصال بالشخص حامل السوار إذا كان لديه مشكل ، ويهدف هذا السوار إلى تعزيز الحقوق والحريات الفردية للأشخاص المتابعين قضائيا ويسمح بإعادة إدماجهم في المجتمع ، كما يسمح بإعفائهم من عناء التنقل لمراكز الشرطة والمحاكم للتوقيع عندما يكونون تحت الرقابة القضائية وللإشارة فقط صنع السوار خارج الوطن فيما تم وضع قاعدة المعطيات وتقنيات تسييرها بأيدي خبراء جزائريين وقد دخل السوار الالكتروني مرحلة التجارب في مؤسسة إعادة التربية والتأهيل بالقليعة على أن يتم تعميمه تدريجيا في كل التراب الوطني .

7- المحاكمة عن بعد[1]:

في إطار عصرنة أساليب التسيير القضائي ولحسن سير مرفق العدالة ، قامت وزارة العدل بإدخال تقنيات حديثة ضمن منظومتها المعلوماتية المركزية ، تتمثل في استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في مجال الإجراءات القضائية وهذا بعد إقرار القانون 15-03 المؤرخ في2015/02/01 المتعلق بعصرنة العدالة بجواز استعمال هذه التقنية أثناء سير الإجراءات القضائية ، ويمكن اللجوء إلى استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد أثناء التحقيق القضائي من خلال استجواب وسماع الأطراف ، وأثناء المحاكمة بسماع الشهود والأطراف المدنية والخبراء عن بعد مما يسمح بعدم تأجيل المحاكمات بسبب غياب الشهود وخاصة لأولئك الذين يقطنون في ولايات بعيدة عن تلك التي سيمثلون أمام مجلس قضائها ، ويمكن في مادة الجنح تلقي تصريحات المتهم المحبوس وتفادي نقله من مدينة إلى أخرى مما يسمح بتخفيف الحاجات الأمنية، ويتم التعرف على جميع البيانات الشخصية للمتهم عبر قارئ البصمات مباشرة ودون نقله شخصيا إلى المحكمة وتستخدم هذه التقنية أيضا أثناء تنظيم الدورات التكوينية والمحاضرات عن بعد لفائدة القضاة ومستخدمي قطاع العدالة ، وتعتمد هذه التقنية على شبكة الألياف البصرية التي تم بفضلها ربط جل المؤسسات العقابية والمحاكم والمجالس القضائية ببعضها البعض وذلك من أجل تفادي انقطاعات الانترنت العادي الذي قد يهز بمصداقية

1 - العصرنة في خدمة العدالة النوعية ، مرجع سابق ، ص 29.

العملية وكذا تأمين المعطيات القضائية ، كما يكفل القانون الجزائري حقوق وحريات الشخص الموقوف في اختيار المحاكمة عن بعد أو المحاكمة العادية .

وفي هذا الإطار تم تنظيم عدة محاكمات وطنية عن بعد وكانت الأولى بتاريخ 07 أكتوبر 2015 بمحكمة القليعة أما أول محاكمة دولية فقد تمت بتاريخ 11/ 07 /2016 بمجلس قضاء المسيلة أين تم الاستماع للشاهد بمجلس قضاء "نانتير" الفرنسية ، وقد بدأت الطلبات من طرف المحامين للاستفادة من تقنية المحاكمة عن بعد وتخص هذه الطلبات في معظمها سجناء تم محاكمتهم وتبين فيما بعد أنهم متهمين في قضايا أخرى أو موقوفين في مؤسسات عقابية يتطلب الأمر استدعائهم كشهود ، وحسب المختصين سترفع هذه التقنية الضغط على القاضي وتقلّص عدد الملفات التي تطرح أمامه يوميا وبالتالي تفادي التأخير والتأجيل خاصة مع إلغاء الحبس المؤقت وتعويضه بنظام المثول الفوري أمام القضاء وسيعمم هذا الإجراء داخل مختلف المحاكم والمجالس القضائية الجزائرية .

8 – النداء مركـــز (call center)[1] :

يهدف القضاء على البيروقراطية وتقريب الخدمة العمومية من المواطن ، استحدثت وزارة العدل مركز للنداء (ويتعلق الأمر بمركز وطني على مستوى وزارة العدل ومراكز على مستوى المجالس القضائية النموذجية) يستخدم تقنية نقل الصوت عبر بروتوكول الإنترنت IP وذلك من خلال استخدام شبكة الإنترنت الخاصة بوزارة العدل ، هذا ويسمح المركز بتقديم العديد من الخدمات لمختلف الجهات القضائية والإدارات العمومية وكذا المواطنين عبر الاتصال بالرقم الأخضر المجاني "1078" حيث يتكفل فريق متخصص ومدرب ومؤهل بالرد عن انشغالات المواطنين واستفساراتهم حول مستجدات قضائية معينة ،استشارات قانونية، الخدمات المقدمة عبر الواب (استخراج صحيفة السوابق القضائية والجنسية عبر الإنترنت ، الإشكالات التقنية المتعلقة بكيفية استخدام كلمة السر الخ ... ، دون الحاجة إلى التنقل للجهة المعنية ، ويعكس المركز الديمقراطية التشاركية التي تخدم مصلحة المواطن بالدرجة الأولى وتعزز مشاركته في الحياة العمومية وذلك من خلال تقديمه للإقتراحات والأفكار وحتى العرائض والتظلمات ، إذ يقوم النظام المعلوماتي بصفة آلية عقب كل مكالمة هاتفية بإنشاء بطاقة تحتوي على المعلومات الأساسية المتعلقة بالمكالمة (رقم المتصل وشريط المكالمة) حيث يتم تسجيلها

1- عبد الحكيم عكا، مركز النداء بوزارة العدل (center call) ص 1-26 ، متاح على الموقع www.mjustice.dz 2020/03/30 على الساعة 21:02.

وأرشفتها وبذلك تسمح هذه المعالجة الآلية للمعلومات بإثراء قاعدة المعلومات بصورة مباشرة وتسمح باستغلالها من طرف متخذي القرار على الصعيدين المحلي والوطني حيث بإمكانهم الاطلاع بصفة دورية على إحصائيات دقيقة حول انشغالات المواطنين واهتماماتهم الأمر الذي يسهل من عملية اتخاذ القرار.

9 – إدماج تقنية التصديق والتوقيع الالكترونيين في المجال القضائي :

بادرت وزارة العدل إلى تجسيد مشروع إدماج تقنية التصديق والتوقيع الالكترونيين كآلية جديدة في المجال القضائي ، يهدف هذا المشروع الى[1]:

- ✓ تعزيز وتعميق مسار عصرنة العدالة لتحسين وترقية أداء الخدمة العمومية لمرفق العدالة
- ✓ تعميم استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في النشاط القضائي.
- ✓ تعميم اللجوء إلى الخدمات القضائية عن بعد لفائدة المواطنين والمتقاضين ومساعدي العدالة (المحامين ، المحضرين القضائيين ..الخ).

❖ **التوقيع الالكتروني :**

يندرج التوقيع الالكتروني في إطار عصرنة قطاع العدالة الرامي إلى تخفيف الإجراءات القضائية عن المواطن وتخفيف عبئ وعناء تنقله للحصول على مختلف الوثائق الإدارية والقضائية وتقديمها عن بعد عبر شبكة مؤمنة في وقت وجيز وضمان السرية وحماية المعطيات من القرصنة من جهة ومن جهة أخرى وضع جل المتعاملين والشركاء في القطاع في وضعية مريحة لأداء العمل القضائي بنوعية وشفافية وتتم هذه العملية بمنح وزارة العدل كل قاض ونائب عام وأمين ضبط شريحة الكترونية يخزن بها توقيعهم الخاص بطريقة مشفرة وهي مضمونة بواسطة لوحة التوقيع البيومتري للشريحة الالكترونية ، وحفظ التوقيع لا يتم إلا داخلها فلا يمكن حفظه خارجها مما يكفل حماية إضافية للتوقيع ، كما أن المالك هو الوحيد الذي يحوز على البطاقة كاملة التي تحتوي على المفاتيح والشهادة الالكترونية وتوقيعه الخاص وتسمح هذه الشريحة المشخصنة بما يلي[2]:

– التوقيع والتسليم الالكتروني للوثائق والعقود القضائية (صحيفة السوابق القضائية ، شهادة الجنسية ، ....الخ) التي يتم قبولها كوسيلة إثبات لها نفس الحجية القانونية للإثبات بالكتابة على الورق ، وذلك بمجرد التعرف على هوية الشخص المصدر للتوقيع .

1 - العصرنة في خدمة العدالة النوعية ، مرجع سابق ، ص .9.

2 – نفس المرجع السابق ، ص .11.

كما تسمح بتبادل الوثائق الكترونيا بين :

- ✓ الجهات القضائية (الادارة المركزية والهيئات تحت الوصاية) الإعتماد على البريد لتبادل مختلف الوثائق الممضاة الكترونيا .
- ✓ الجهات القضائية ومصالح الضبطية القضائية : محاضر التحري ، تنفيذ تعليمات النيابة متابعة نشر وتنفيذ الأوامر بالقبض والكف عن البحث.
- ✓ التأكد من صدور الوثيقة من الشخص المعرف .
- ✓ ضمان التطابق والانسجام بين المعطيات المرسلة والمتحصل عليها .
- ✓ مصداقية الدليل الخاص بإثبات صدور المعطيات من المرسل.
- ✓ الحماية من كل محاولات القرصنة .
- ✓ ومن خصائص التوقيع الإلكتروني الجزائري أنه توقيع صعب جدا تزويره لذا هناك العديد من المراحل لتأمين هذا التوقيع .

❖ **التصديق الإلكتروني:**

يفرض استخدام التوقيع الالكتروني بطريقة آمنة وموثوق بها تدخل شخص ثالث يسمى سلطة المصادقة لإعطاء التوقيع الالكتروني فعاليته الكاملة فالتوقيع الإلكتروني الذي لا يستند إلى شهادة من سلطة معتمدة للمصادقة على صحته ، تنعدم قوته الثبوتية وحجيته القانونية ، كما وتساعد هذه الأخيرة على تحديد أصحاب المفاتيح عن طريق إصدار شهادات الكترونية للمصادقة على صحة التوقيع الالكتروني وتعرف صاحب التوقيع وتمنع التلاعب به ، كما تقع على عاتق صاحب الشهادة مسؤولية اتخاذ كل التدابير اللازمة لضمان سرية مفتاحه السري ، الخاص بالتوقيع الالكتروني والحفاظ عليه وفي هذا الإطار تم إنشاء سلطة للتصديق الالكتروني بعنوان وزارة العدل وهي هيئة تتولى مهمة إنشاء الشهادات الرقمية للإمضاء الالكتروني ومنحها لطالبيها وفي هذا المجال تكون مسؤولة عن كافة إجراءات التصديق اتجاه الشخص المستفيد من الشهادة ومن جهة أخرى اتجاه أي شخص وضع ثقته في هذه الشهادة التي أنشأتها[1].

وقد قامت وزارة العدل بوضع تحت تصرف كافة الإدارات والمؤسسات العمومية واجهة و تطبيقة للمصادقة على صحة الوثائق القضائية الممضاة الكترونيا ، وذلك قصد التأكد عند 36 الضرورة من مدى صحة المعلومات الواردة في الوثيقة الممضاة إلكترونيا[2].

1 - العصرنة في خدمة العدالة ، مرجع سابق ، ص .10 -35.

2-Abdelhakim akka , Op.Cit,p08.

10- آلية التصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية للجزائريين المولودين والمقيمين بالخارج

قامت وزارة العدل بوضع حيز الخدمة وبتاريخ 22 جوان 2016 آلية جديدة بالتعاون والتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية لفائدة الجالية الجزائرية بالخارج ، تمكن من التصحيح الالكتروني عن بعد للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية الممسوكة على مستوى الممثليات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج وذلك في إطار مواصلة تعميم استخدام تقنية الإمضاء الالكتروني لفائدة الجالية الجزائرية بالخارج ويهدف تقريب الإدارة من المواطن والتخفيف من أعباء وتكاليف تنقل الجالية الجزائرية إلى داخل الوطن ومعالجة طلبات التصحيح في مدة زمنية قياسية ، ويضمن هذا الإجراء سرية البيانات الشخصية وذلك من خلال وضع بروتوكول حماية يمنع أية إمكانية للقرصنة أو التدخل الخارجي ، وتمر عملية التصحيح بمراحل عديدة يمكن تلخيصها من خلال الشكل الآتي:

الشكل (01) : مراحل عملية التصحيح الالكتروني

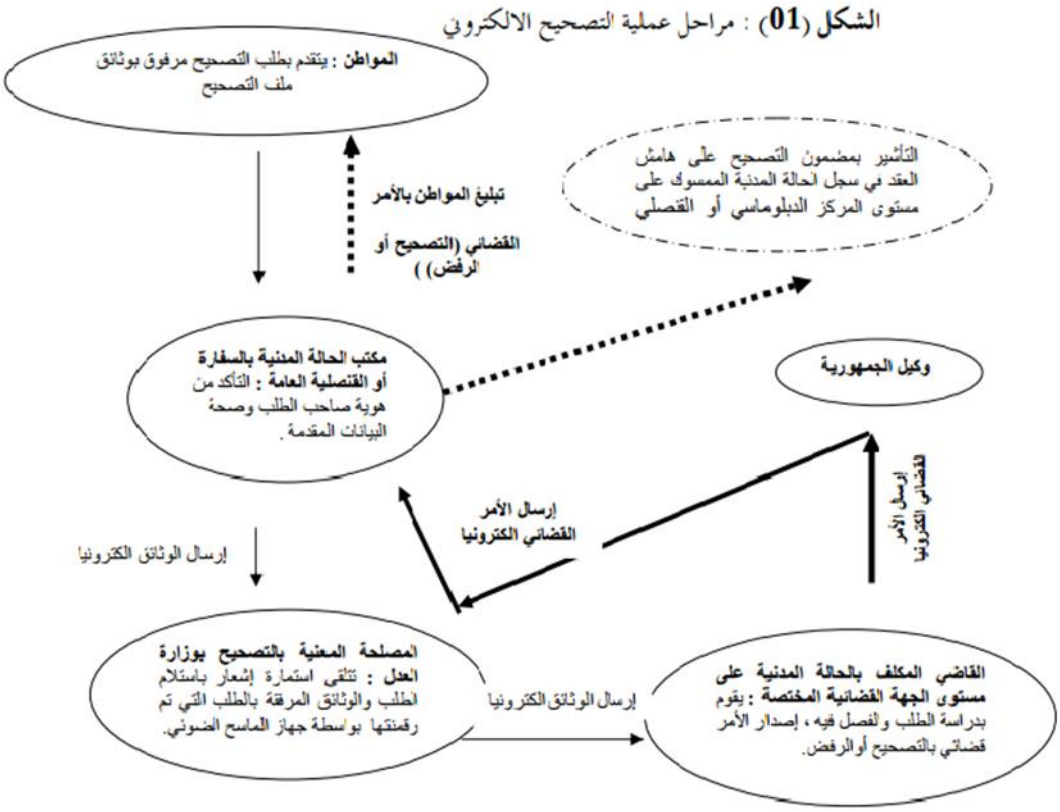

وللإشارة فإنه بإمكان المواطنين المقيمين بالجزائر الاستفادة أيضا من آلية التصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية عن بعد وذلك بالتقرب لمرة واحدة أمام المحكمة تسجيل أنفسهم ، أما المسجلين في قاعدة المعطيات الوطنية الخاصة بصحيفة الجنسية والسوابق القضائية فيمكنهم بنفس الحساب الاستفادة من هذه الخدمة الخاصة بالتصحيح الالكتروني.

كما يمكن الاستفادة من خدمة التصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية أيضا من خلال التقرب إلى أي بلدية من بلديات الوطن دون الحاجة للتنقل إلى المحاكم المختصة إقليميا ، وهذا كنتيجة للربط والتعاون القطاعي المشترك بين وزارتي الداخلية والجماعات المحلية ووزارة العدل حيث وضعت الخدمة في متناول المواطن الجزائري في: 15 جويلية 2016.

11- المشاريع المنجزة في إطار تعزيز التعاون القطاعي المشترك:

يهدف برنامج العصرنة الذي عرفه قطاع العدالة في الجزائر إلى تقريب الإدارة من المواطن والعمل على تقديم خدمة نوعية تسمح بالقضاء على البيروقراطية والمحسوبية وتخفيف ثقل الإجراءات الإدارية ، وبالتالي تمتين العلاقة مع المواطن ، وفي هذا الإطار عززت العدالة سبل التعاون مع الإدارات العمومية الأخرى وهذا في إطار بناء حكومة الرقمية الإلكترونية تسمح للجزائر بولوج عالم الرقمنة والسير بخطى ثابتة على درب التقدم للالتحاق بركب الدول المتقدمة في هذا المجال .

- ✓ الربط الآلي للمركز الوطني للسجل التجاري بواجهة للبحث في قاعدة المعطيات الوطنية لصحيفة السوابق القضائية : يسمح هذا الربط بتعميم استعمال تقنية الإمضاء الالكتروني لتحسين مردودية وأداء الخدمة العمومية ، كما يسمح للمصالح المؤهلة بالمركز الوطني للسجل التجاري من الاطلاع واستخراج بصفة آنية (القسيمة رقم 03/02) لصحيفة السوابق القضائية ممضاة الكترونيا للراغبين في الحصول على السجل التجاري ، ويدخل هذا الإجراء في إطار تبسيط الإجراءات وتخفيف الوثائق على المواطن[1]

1-Abdelhakim akka , Op.Cit,p14-.

❖ **وفي إطار التعاون القطاعي أيضا[1] :**

✓ الربط الآلي للمديرية العامة للأمن الوطني بواجهة للبحث في قاعدة المعطيات الوطنية للأوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث الصادرة عن الجهات القضائية:

يهدف هذا الإجراء إلى تعزيز احترام مبدأ ضمان الحقوق والحريات الفردية من خلال تمكين مصالح الضبطية القضائية من واجهة البحث في قاعدة المعطيات المركزية من أجل الإطلاع بصفة آنية على الأوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث الصادرة عن الجهات القضائية .

✓ الربط الآلي لقيادة الدرك الوطني بواجهة البحث في قاعدتي المعطيات المركزية الخاصتين بالأوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث الصادرة عن الجهات

✓ القضائية وصحيفة السوابق القضائية الممضاة الكترونيا:

يندرج هذا الإجراء في إطار تعزيز وضمان الحريات الفردية للمواطنين من خلال تمكين مصالح الدرك الوطني من الاطلاع آنيا على الأوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث أو كذا القسيمتين رقم 2 و3 لصحيفة السوابق القضائية ، ممضاة الكترونيا .

✓ الربط الآلي للمعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام لبوشاوي بتطبيقة البريد الالكتروني الداخلي لوزارة العدل : تم الشروع في تجسيد عملية الربط الآلي للمعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام بالإعتماد على تقنية البريد الالكتروني الداخلي لوزارة العدل وبرتوكول نقل الملفات (FTP) لتبادل وإرسال الوثائق وتقارير الخبرة الطبية ممضاة الكترونيا بين المصالح المختصة للمعهد والجهات القضائية

✓ الربط الآلي لمديرية القضاء العسكري لدى وزارة الدفاع الوطني بقاعدتي المعطيات المركزية الخاصة بصحيفة السوابق القضائية والأوامر بالقبض والإخطارات ب الكف عن البحث الصادرة عن الجهات القضائية : بفضل هذه العملية ستتمكن المحاكم العسكرية الست (06) من الإطلاع آنيا على القسيمتين رقم 2 و3 لصحيفة السوابق القضائية والأوامر بالقبض والإخطارات بالكف عن البحث ممضاة الكترونيا ومن متابعة ملفات الطعن بالنقض المحالة على المحكمة العليا والمتعلقة بالمتابعين قضائيا أمام المحاكم العسكرية.

1 – العصرنة في خدمة العدالة ، مرجع سابق ذكره ، ص 17. ،18.

خلاصة الفصل الثاني

يعتبر مرفق العدالة من بين المرافق الحساسة والهامة في الجزائر وهذا نظرا للخدمات التي يقدمها للجمهور، ولهذا قامت الدولة على العمل لترقية هذا القطاع وتطوير خدماته وعصرنتها وعليه فإن إن اعتماد الرقمنة لقطاع العدالة يعد جوهر جهود العصرنة التي أطلقتها الدولة الجزائرية، لتحسين الخدمة العمومية المقدمة من قبل هذا القطاع وجعله أنموذجا للإدارة الرقمية العصرية، حتى تقتدي به جميع الإدارات الأخرى، ولهذا عمدت الدولة إلى انشاء المديرية العامة لعصرنة قطاع العدالة ، وهو الأمر الذي قطعت فيه أشواطا كبيرة من خلال إرساء منظومة معلوماتية تسمح بتقديم الخدمات في وقت وجيز والاستغناء عن بعض الإجراءات التي تثقل كاهل المواطنين، كما تجسدت العصرنة من خلال استعمال الوثائق الالكترونية والاستغناء التدريجي عن الدعائم الورقية والاعتماد على التصديق الالكتروني الشيء الذي يعزز ثقة المواطن في الإدارة، وكذلك اعتماد أسلوب الإدارة الرقمية في تسير ملف الموارد البشرية التابعة للقطاع، واعتماد المحادثات المرئية عن بعد أثناء سير الإجراءات ، وكذلك تقنية المحاكمة عن بعد، بالإضافة إلى آلية التصحيح الالكتروني للأخطاء الواردة في سجلات الحالة المدنية للجزائريين المولودين والمقيمين بالخارج، وكذلك المشاريع المنجزة في إطار تعزيز التعاون القطاعي المشترك ،القضائية، وكذا استحداث نظام المراقبة الالكترونية، وبذلك يكون قطاع العدالة في الجزائر نموذجا للتسيير الرقمي للمرفق العام.

الخاتمة

إن رقمنة الإدارة وتحديثها وجعلها الكترونية يعد جوهر جهود العصرنة التي أطلقتها الدولة الجزائرية لتحسين الخدمة العمومية المقدمة من قبل مرافقها، وهو الأمر الذي قطعت فيه الجزائر أشواطا كبيرة من خلال إرساء منظومة معلوماتية تسمح بتقديم الخدمات في وقت وجيز والإستغناء عن بعض الإجراءات التي تثقل كاهل المواطنين، كما تجسدت العصرنة من خلال استعمال الوثائق الإلكترونية والإستغناء التدريجي عن الدعائم الورقية والإعتماد على التصديق الإلكتروني الشيء الذي يعزز ثقة المواطن في الإدارة، وكذلك اعتماد أسلوب الإدارة الرقمية في تسيير ملف الموارد البشرية ، وقد تميز قطاع العدالة في الجزائر منذ سنة 2000 بانطلاق أكبر ورشة تحديث منذ الإستقلال ، حيث اتخذت الدولة الجزائرية جملة من الخطوات والجهود للنهوض بهذا القطاع وجعله نموذجا للإدارة الرقمية يقتدى به ، حيث عرف هذا الأخير حركة متنامية ومتكاملة الخطى ليس فقط في مجال عصرنة القطاع وتوظيف التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال وإنما في كل المجالات، حيث قطعت العدالة الجزائرية بفضل سياسة الرقمنة للعصرنة أشواطا هامة في مجال مراجعة المنظومة التشريعية الخاصة بعصرنة هذا القطاع وجعله يسير بوتيرة متسارعة لتقديم أفضل الخدمات على جميع الأصعدة ، وقد تجسد ذلك من خلال واعتماد المحادثات المرئية عن بعد أثناء سير الإجراءات القضائية، وكذا استحداث نظام المراقبة الإلكترونية، وبذلك يكون قطاع العدالة في الجزائر نموذجا للتسيير الرقمي للمرفق العام، وهذا ما جعل تبوأ الجزائر المراتب الأولى عالميا وأصبحت تجربتها مرجعا أساسيا لعديد من الدول وعن تجربتها في مجال عصرنة العدالة خاصة فيما يتعلق بالتوقيع الإلكتروني فقد أشاد الوزير الفرنسي بتقدم عملية التوقيع الالكتروني بالجزائر مشيرا إلى أن المحاكم والمجالس القضائية الفرنسية لا تزال بعيدة عن هذا النوع من مظاهر العصرنة ، إذن فتجربة عصرنة قطاع العدالة هي تجربة رائدة نتمنى أن يتم تعميمها على باقي القطاعات، أما فيما يتعلق بالنتائج المستخلصة من هذا البحث فيمكن أن نذكر مجموعة من النقاط والتي تتمثل في :

– الإدارة الرقمية هي بديل جديد يعيد النظر في علاقة الفرد بالإدارات والمؤسسات العمومية ، والتحول للروابط الإفتراضية ، مما يحسن من سرعة الإستجابة ويزيد من مستوى الفعالية لدى الإدارات العمومية أثناء تأدية الخدمات العمومية .

– تتطلب الإدارة الرقمية العمل على التخفيف من شدة مقاومة التغيير الذي أفرزته الثقافة التقليدية للإدارة العمومية ، وخاصة أثناء التنفيذ لمشاريع الخدمة العمومية الإلكترونية أو

الرقمية،لأن مقاومة التغيير من قبل العاملين في الجهاز البيروقراطي ، من شأنه أن يجعل رقمنة الإدارة تسير وفق ثقافة الإدارة التقليدية .

– تظهر محددات الإدارة العمومية الرشيدة أثناء تطبيق آلية الإدارة الرقمية و تتجلى معاييرها في القيم التالية : السرعة وربح الوقت ، الدقة في تنفيذ المهام ، التواصل الآني، الديمومة والإستمرارية،، الشفافية ، الإستجابة .

–عرف نموذج الإدارة الرقمية في الجزائر تطورات مرحلية دفعت نحو الإرتقاء بخدمة الأفراد والوصول إلى إدارة أو خدمة عمومية رشيدة .

– عرفت الجزائر مبادرات أولية في تطبيق الرقمنة لعصرنة إدارتها و جعل الخدمة العمومية أكثر نوعية وتطور، فكان قطاع العدالة من أول القطاعات التي عملت الدولة إلى رقمنته ليكون نموذجا تقتدي به الإدارات الأخرى .

– ساهمت المديرية العامة لعصرنة قطاع العدالة بدور كبير في ترقية هذا القطاع من خلال رقمنته وهذا ما انعكس على نوعية الخدمة المقدمة للجمهور .

– ولعل من بين أهم النتائج لهذه الدراسة هو أن الإدارة الرقمية تمثل آلية هامة في بناء وترقية الإدارة العمومية والتي تظهر في نوعية الخدمة المقدمة ، بما يحقق النزاهة والرقابة وسرعة الإستجابة والخدمات ويرفع من مستوى وضوح الخدمة العمومية .

وإستنادا إلى ذلك يمكن تقديم مجموعة من التوصيات والتي قد تساهم في تحسين آداء الخدمة العمومية من خلال تطبيق الإدارة الرقمية ومن أهمها:

– توفير البنى التحتية والمنشآت القاعدية الملائمة لتطبيق الإدارة الرقمية من خلال توفير جميع الامكانيات المادية والبشرية والفنية اللازمة لدعم هذا النموذج.

– العمل على إزالة غموض مفهوم الإدارة الرقمية من خلال عقد الندوات واللقاءات لإزالة المخاوف لدى بعض المتعاملين.

– العمل على رفع المستوى التعليمي ونشر الثقافة الالكترونية بين أفراد المجتمع من أجل القدرة على استخدام هذه التقنية.

– ضرورة توفير أجهزة الكمبيوتر وتوصيل الشبكة عبر كل أنحاء ومناطق الوطن المختلفة، مع العمل على خفض من تكاليف استخدام شبكة الانترنت لتعميم استخدامها لكل فئات المجتمع؛

– زيادة تفعيل التحول إلى ممارسة الإدارة الرقمية من خلال تشجيع العاملين المتميزين في استخدامها بالحوافز المادية والمعنوية.

قائمـــة

المـراجع

قائمة المراجـــــــــع

المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب

- احمد ،الكبيسي، تطور النظم الالية في المكتبات من الحوسبة الى الرقمنة الافتراضية ، العربية 300 ، العدد 29، 2008 .

- احمد فرج احمد، الرقمنة داخل المؤسسات المعلومات ام خارجها. المملكة المتحدة: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد 4 ، 2009.

- أبو بكر محمد الهوش ،المنظات الرقمية في العالم العربي،الدار العربية للنشر والتوزيع،القاهرة ،2009.

- أسماء حسين حافظ ،تكنولوجيا الإتصال والاعلام في عصر الفضاء الإلكتروني المعلوماتي والرقمي، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة،ط1،2008.

- أحمد مشهور ، تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الاقتصادية ، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2003 .

- الطيب بلعيز ، إصلاح العدالة في الجزائر (الإنجاز والتحدي)، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2008.

- بوبشير محند أمقران ، النظام القضائي الجزائري.: ديوان المطبوعات الجامعية ، لجزائر 2003.

- سعد غالب ياسين، الإدارة الإلكترونية وآفاق تطبيقاتها العربية، الرياض، مركز البحوث، 2005.

- سعيد يقطين ، من النص إلى النص مدخل إلى جماليات الإبداع التفاعلي ، بيروت: مركز الثقافي العربي ، ط1 ، 2005.

- عمار بوحوش، نظريات الإدارة الحديثة في االقرن الواحد والعشرين ، بيروت، دار الغرب الإسلامي، .2006.

– عبد الفتاح ، بيومي حجازي ، النظام القانوني لحماية الحكومة الالكترونية ، الكتاب الأول ، النظام القانوني للحكومة الالكترونية ، الإسكندرية ، دار الفكر الجامعي، 2003 ، ص 124 ، نقلا عن: علي ، محمد شمو ، التكنلوجيا الحديثة والاتصال الدولي والانترنت ، الشركة الدولية للابحاث والنشر، جدة ،بدون تاريخ. – علاء عبد الرزاق السالمي، نظم إدارة المعلومات، المؤسسة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، الطبعة الثالثة،2013.

– عبد الستار ، العلي ، وآخرون ، المدخل إلى إدارة المعرفة ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2006.

– محمد محمود الطعامنة ، طارق شريف العلوش،الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي،الأردن،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،2004.

– نجلاء احمد يس ، الرقمنة وتقنياتها في المكتبات العربية ، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع ، ط1 ،2013.

ب–الرسائل والمذكرات الجامعية

1 – رسائل الدكتـــوراه

– بوخنوفة عبد الوهاب،المدرسة والتلميذ ،المعلم وتكنزلوجيا الإعلام والإتصال، رسالة دكتوراه، قسم الإعلام والاتصال،جامعة الجزائر ،2007.

2– مذكرات الماجستير

– سالم ، باشيوة ،الرقمنة في المكتبات الجامعية الجزائرية ، (مذكرة ماجستير) ، قسم علم المكتبات والتوثيق ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر ،

– سهيلة مهري ، المكتبة الرقمية في الجزائر(دراسة للواقع وتطلعات المستقبل)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة ، 2005 2008.

– سعيد بن معلا العمري، المتطلبات الإدارية والأمنية لتطبيق الإدارة الأمنية، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الإدارية والأمنية، السعودية، 2003.

– عبد الرحمن ، سعد القرني ،" تطبيقات الإدارة الالكترونية في الأجهزة الأمنية دراسة مسحية على ضباط شرطة منطقة الرياض" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2007.

- صلاح ، مصطفى قاسم ، " التحديات الأمنية للحكومة الالكترونية (دراسة مسحية لتجربة دبي في دولة الامارات العربية المتحدة)" ، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم الإدارية ، قسم العلوم الإدارية ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية . الرياض ، 2003.

ج- المقـــالات

- احمد مشهور ، تكنولوجيا المعلومات وأثرها على التنمية الاقتصادية ، المؤتمر العربي الثالث للمعلومات الصناعية والشبكات، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2003.

- أحمد درويش، الشفافية والنزاهة حلمنا القادم، نشرية تكنولوجيا الإدارة، ع 08 مصر، فيفري مارس2007.

- مريم خالص حسين، الحكومة الالكترونية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية،وزارة المالية، العراق، 2013. و

د- القوانيـــــــــــــن

- قانون رقم 09/08 المؤرخ في 25 فبراير2008 ،المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية،الجريدة الرسمية ، العدد21، الصادرة في 17 ربيع الثاني 1429هـ الموافق لـ 23 أفريل 2008م.

- القانون العضوي رقم 01/98 المؤرخ في 30 ماي 1998 ،المتعلق بإختصاصات مجلس الدولة و تنظيمه وعمله، الجريدة الرسمية ، العدد37 ،الصادرة في 06 صفر1419هـ الموافق لـ 01 جوان 1988م.

- القانون رقم 02/98 المؤرخ في 30 ماي 1998 ،المتعلق بالمحاكم الإدارية، (الجريدة الرسمية ، العدد37 ،الصادرة في 06 صفر 1419هـ الموافق لـ 01 جوان 1988م).

- القانون العضوي رقم 03/98 المؤرخ في 03 جوان 1998 المتعلق بإختصاصات محكمة التنازع وتنظيمها وعملها، الجريدة الرسمية ، العدد39 ،الصادرة في 12 صفر1419هـ الموافق لـ 07 جويلية 1998م.

– قانون رقم 2000/03، المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية المؤرخ في 05 جمادى الأولى 1421 الموافق ل05 غشت عام 2000 ، ج ر، ع 48 بتاريخ 08 جمادى الأولى 1421 هـ الموافق ل 06 غشت 2000.

– القانون العضوي رقم 11/05 المؤرخ في17 جويلية 2005 ،المتعلق بالتنظيم القضائي، الجريدة الرسمية ، العدد51 ،الصادرة في 13 جمادى الثانية 1426هـ الموافق لـ 20 جويلية 2005م.

– قانون رقم 03/15 ، المؤرخ في11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لـ 01 فبراير سنة 2015 المتعلق بعصرنة العدالة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 06 ، الصادرة بتاريخ الثلاثاء 20 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لـ 10 فبراير 2015.

– قانون رقم 04/15 يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1436 هـ ،الموافق لـ 01 فبراير 2015 ج ر، ع 60 المؤرخة في 10 ربيع الثاني 1436 هـ الموافق لـ 10 فيفري 2015 .

– قانون ، رقم 03/16 ، المؤرخ في 14 رمضان عام 1437 الموافق لـ 19 يونيو سنة 2016 ، المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية ، العدد ، 37 الصادرة بتاريخ الأربعاء 17 رمضان عام 1437 ا لموافق لـ 22 يونيو سنة 2016.

و– المواقع الإلكترونية:

– علي ، السيد الباز ، الحكومة الالكترونية والإدارة المحلية ، الإدارة المحلية الإلكترونية العربية ، متاح في ،www.arablawinfo.com يوم 2020/03/19 على الساعة 17:45

– حسن باكير، علي ، "المفهوم الشامل للإدارة الالكترونية "مجلة آراء حول الخليج ، الإمارات العربية المتحدة ،العدد23 مركز الخليج للأبحاث،2006 ، متاح في،

http// alibakeer.maktooblog.com/85589%D8_يوم 2020/04/16 على الساعة 22:46

– عبد الرحمن ، تيشوري ، " الإدارة الالكترونية" ، الحوار المتمدن ، العدد 1418 ، متاح في : http// www. Ahewar .org/ debat/ show.art.asp? aid = يوم 2020/05/29 على الساعة 11:02.

– عبد الحكيم عكا، مركز شخصنة شريحة الإمضاء الالكتروني (وضع النظام التقني لشخصنة الشرائح) ، متاح على الموقع www.mjustice.dz يوم 2020/03/30 على الساعة 21:02.

– وزارة العدل التنظيم القضائي في الجزائر، متاح في الموقع:

https://arabic.mjustice.dz/?p=organ_judic_ar يوم 2020/03/17 على الساعة 15:16.

– محاضرة عصرنة قطاع العدالة ، في الموقع:

https://docs.google.com/viewer?a=v&pid=sites&srcid= يوم 2020/04/05 على الساعة 20:09.

– وزارة العدل، المديرية العامة لعصرنة العدالة ، في الموقع

https://arabic.mjustice.dz/?p=organisation#dgmj يوم 2020/05/29 على الساعة 11:02

هـ- المراجع باللغة الأجنبية

Abdelhakim akka, consolidation de la reforme de la justice par l'intégration des TIC, 11, disponible sur le site www.mjustice.dz

- Murru, MariaElena, E- government : from real to virtual . Brussels, 11 April 2003,p 25.

- Naffa , khaldoun , "Jordan e – government programme" , Jordan e – government initiative , Jordan , septembre 2005

-Zhiyuan Fang, E – government in digital , concept, practice, PARIS 2002

-

الفهرس

العنوان	الصفحة
إهـــــــــداء	أ
تشكـــــــــر	ب
مقدمـــــــــة	1-4
الفصل الأول : آليات التحول نحو إدارة رقمية	5-35
مقدمة الفصل الأول	5
المبحث الأول :الإطار المعرفي للرقمنة ومتطلبات تطبيقها	6-23
المطلب الأول: ماهيـــــة الرقمنـــة	6-14
المطلب الثاني: دوافـــــع تطبيــق الرقمنة ومتطلباتها	14-23
المبحث الثاني : مراحل تطبيق الرقمنة وأثرها على عصرنة الإدارة	24-34
المطلب الأول: الإنتقـــال من إدارة تقليدية إلى إدارة رقمية	24-28
المطلب الثاني: أثـــــر الرقمنـــة على عصرنة الإدارة	28-34
خلاصة الفصل الأول :	35
الفصل الثاني : مظاهر عصرنة قطاع العدالة في الجزائر من خلال رقمنته	36-68
مقدمة الفصل الثاني	36
المبحث الأول : الهيكل التنظيمي لقطاع العدالة	37-44
المطلب الأول : التنظيم القضائي في الجزائر	37-40
المطلب الثاني : المديرية العامة لعصرنة قطاع العدالة	41-44
المبحث الثاني : المحاور الكبرى لرقمنة وعصرنة قطاع العدالة .	45-67
المطلب الأول : الآليات التشريعية والتقنية لعصرنة قطاع العدالة بالجزائر ورقمنتها	45-51
المطلب الثاني : آثار رقمنة قطاع العدال والنتائج المحققة لعصرنته	52-67
خلاصة الفصل الثاني :	68
الخاتمة (النتائج و التوصيات)	69-70
قائمة المراجـــــــــع	

الملخـــــص :

تمثل الرقمنة مرحلة حاسمة في الإنتقال نحو إدارة رقمية تقدم خدمات إلكترونية ، و التحول من الإتصال المباشر للمواطنين مع الإدارة أو مؤسسات الخدمة العامة إلى التواصل الإفتراضي عبر الشبكات الإلكترونية المختلفة ، وتنطلق من الإستخدام الأمثل لمختلف الأجهزة والمعدات ، و برامج تكنولوجيا الإعلام و الإتصال ، و تقدم حلولا للتعقيدات و المشاكل البيروقراطية التي تعترض الإدارة العمومية في شكلها التقليدي، وهذا ما استدعى الدولة الجزائرية إلى عصرنة إداراتها من خلال اللجوء إلى آلية الرقمنة كأسلوب يتماشى مع التطورات الحاصلة في تكنولوجيات الإعلام و الإتصال ، بالإضافة إلى المتطلبات السياسية و الإجتماعية و الثقافيـــــة و الأمنية إذ أن مفهوم الإدارة في ظل التحولات الإلكترونية و الرقمنة قد بدأت تتشكل لإعادة هيكلة شاملة لمفاهيم البنى التنظيمية ، وهذا ما يطلق عليه عصرنة الإدارة ، و التي أخذ منها قطاع العدالة نصيبا لعصرنة و رقمنة خدماتـــــــــــه .

Résumé:

La numérisation représente une étape décisive dans la transition vers une administration numérique qui fournit des services électroniques et la transition du contact direct des citoyens avec l'administration ou les institutions de service public à la communication virtuelle via divers réseaux électroniques, et elle procède de l'utilisation optimale de divers appareils et équipements et programmes de technologies de l'information et de la communication, et fournit Solutions aux complications bureaucratiques et aux problèmes rencontrés par l'administration publique sous sa forme traditionnelle, et c'est ce qui a incité l'Etat algérien à moderniser ses administrations en recourant au mécanisme de numérisation comme méthode cohérente avec les évolutions des médias et des technologies de la communication; En plus des exigences politiques, sociales, culturelles et de sécurité, le concept de gestion à la lumière des transformations électroniques et de la numérisation a commencé à prendre forme pour une restructuration complète des concepts de structures organisationnelles, et cela s'appelle la modernisation de la gestion, dont le secteur de la justice a pris part à la modernisation et à la numérisation de ses services.